الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences de Économiques

العنـوان

تقييم أداء السياسة النقدية في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي
حالة الجزائر من (2001-2014)

مذكـرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهـادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية ونقود

إعـداد الطـــالب:
بن لطرش عـــزالدين

إشراف الاستاذ:
أ/ بنابي فتيحة

لجنة المناقشة

الأستاذة: بنابي فتيحة	**مشرفة ومقررة**
الدكتور:محمد صلاح	**رئيسا**
الأستاذ :برو هشام	**مناقشا**

2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى من جعل رضا الله في رضاهم الوالدين الكرام حفضهما الله ورعاهما وأطال الله في عمرهما.

والى كل الأهل والأقارب

والى كل أخوتي ذكـــورا وإناثا

والى كل الأصدقاء الذين أعرفهم

والى كل الذين ذكرهم لساني ولم يذكرهم

والى كل طلبة المـــاستر بتخصصاته. خاصة طلبة ماستر مالية ونقود .

والى كل من مد يده في انجاز هذا العمل.

عز الـــــدين.

شكر وتقدير

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين.

الحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على صفوة خلقه وخاتم أنبيائه ورسله، محمد رسول الله ﷺ . وأله وصحبه الطاهرين أجمعين ، ورحمة الله ومغفرته للتابعين وتابعيهم بإحسان الى يوم الدين.

نشكر الله عز وجل على النعم التي أنعمها علينا، كم نشكره ونحمده أن أعطانا والصبر للوصول الى هذا المستوى وإنهاء هذا العمل. القوة والعزيمة

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذة بنابي فتيحة المشرفة على هذا العمل والى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية.

عزالدين

فهرس المحتويات:

التشكر

الإهداء

الفهرس

قائمة الجدا ول والأشكال

المقدمة العامة..... أ- هـ

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية

تمهيد 8

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية.....9

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية ومراحل تطورها.....9

المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية.....12

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية.....13

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها.....22

المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية.....22

المطلب الثاني: الأدوات النوعية للسياسة النقدية.....24

المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.....26

المبحث الثالث: أهم النظريات النقدية في الفكر الإقتصادي.....29

المطلب الأول: السياسة النقدية في النظرية الكلاسكية.....29

المطلب الثاني: التحليل الكنزي للسياسة النقدية.....36

المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة.....42

خلاصة الفصل الأول.....45

الفصل الثاني:تحليل برامج الإنعاش الإقتصادي.

تمهيد 48

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية وعلاقتها بالسياسة النقدية.....49

المطلب الأول: تعريف للسياسة المالية.....49

المطلب الثاني:أهداف السياسة المالية 50

المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية.....52

المبحث الثاني: مفهوم برامج الإنعاش الإقتصادي.....54

المطلب الأول: تعريف برنامج الإنعاش الإقتصادي.....54

المطلب الثاني: وسائل تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي.....55

المطلب الثالث: أهداف برامج الإنعاش الإقتصادي.....56

المبحث الثالث: مضمون برامج الإنعاش الإقتصادي.....58

المطلب الأول : برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي2001.2004.....58

المطلب الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.....63

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.....67

خلاصة الفصل الثاني.....71

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر.

تمهيد 73

المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر و أدواتها.....74

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر 74

المطلب الثاني: أدوات وأهداف السياسة النقدية.....79

المطلب الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض.....89

المبحث الثاني: .تقييم برامج الإنعاش الإقتصادي من2001ـ2014.....97

المطلب الأول: تقييم برنامج النمو الإقتصادي من2001-2004.....97

المطلب الثاني: تقييم برنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي من2005-2009.....98

المطلب الثالث: خصائص برنامج مواصلة دعم النمو الإقتصادي من 2010-2014..... 99

المبحث الثالث: تقييم تحقق أهداف السياسة النقدية في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش....102

المطلب الأول: تطور معدل التضخم وسعر الفائدة.....102

المطلب الثاني: تطور رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف.....105

المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية.....109

خلاصة الفصل الثالث.....111

الخاتمة العامة.....113

قائمة المراجع.

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(2 – 1)	عرض مقومات برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001 – 2004)	62
(3 – 1)	معدلات إعادة التمويل في إطار السوق النقدية في الجزائر للفترة (2001 – 2013)	81
(3 – 2)	تطور معدلات الإحتياطي القانوني في الجزائر الفترة (2001 – 2014)	83
(3 – 3)	معدلات إعادة الخصم في بنك الجزائر للفترة (2001 – 2014)	84
(3 – 4)	توزيع النتائج الداخلي الخام حسب القطاعات في (2001 –2012)	86
(3 – 5)	مضمون برنامج مواصلة دعم النمو (2010 – 2014)	102
(3 – 6)	تطور معدل التضخم في الجزائر من (2001 – 2012)	102
(3 – 7)	تطور أسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر للفترة (2001 – 2012)	104
(3 –8)	تطور المديونية الخارجية في الجزائر (2001 – 2012)	106
(3 – 9)	تطور احتياطات الصرف ورصيد ميزان المدفوعات للفترة (2001 –2012)	107
(3 – 10)	تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة (2001 – 2012)	108
(3 – 11)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2001 – 2012)	110

فهرس الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1 – 1)	العلاقة بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار	32
(1 – 2)	معادلة كامبريدج للأرصدة النقدية	35
(1 – 3)	عرض النقود في التحليل الكنيزي	39
(1 – 4)	الطلب على النقود بدافع المعاملات والإحتياط	40
(1 – 5)	الطلب على النقود بدافع المضاربة	40
(1 – 6)	الطلب الكلي على النقود	40
(3 – 1)	تطور معدل التضخم في الجزائر(2001 – 2012)	103

مقدمة

مقدمة :

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم السياسات الاقتصادية الكلية، التي تعتمد عليها الدول ويتم التخطيط لها من طرف البنك المركزي، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لدراستها بهدف تحقيق أغراض إقتصادية مختلفة، كتحقيق معدل أمثل للنمو، العمل على تحقيق الاستقرار النقدي وتعبئة المدخرات والموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية، كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي قسم بدوره إلى ثلاثة برامج استثمارية، فالبرنامج الأول من 2001-2004 الذي يسمى ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والذي خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري، أي حوالي7مليار دولار أمريكي، ليصبح في نهاية الفترة 1.216مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي، بعد إضافة المشاريع الجديدة له، وإجراء تقييمات لمشاريع سابقة.

أما البرنامج الثاني الممتد من 2004 إلى 2009، والذي يسمى البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث خصص له غلاف مالي أولي بقيمة 8.705 مليار دج، أي 114 مليار دولار أمريكي لتصبح في نهاية الفترة 9.680مليار دج أي حوالي 130مليار دولار.أما البرنامج الثالث الممتد من 2010- 2014، الذي يسمى برنامج مواصلة النمو، خصص له مبلغ مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي.

وتؤدي البرامج الإستثمارية (برنامج الإنعاش الاقتصادي) دورا محوراي واستراتيجيا في تحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية الشاملة المستدامة المرتبطة به، من خلال الآثار الإيجابية لسياسة برنامج الإنعاش الإقتصادي، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعال وبالتالي تحريك العرض الكلي، وإحداث تغيرات جوهرية في الجهاز الإنتاجي القطاع الداخلي، وتصحيح الإختلالات الهيكلية، وهنا نجد تقارب كبير بين أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي وأهداف السياسة النقدية، التي تعمل بدورها على التوزيع العادل للثروة، ومعالجة الإختلالات والمشكلات الإقتصادية، وتعتبر السياسة النقدية أنها مجموعة التدابير المتخذة من طرف السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، حيث تقوم بالتأثير في العرض النقدي من حيث الكمية وسرعة الدوران، وحجم الائتمان الممنوح، وعلى ضوء هذا التأثير

عملت السلطات على توفير الإجراءات التنظيمية والقانونية، لتمكين إنتقال الإقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، وإصلاح الجهاز المصرفي، الذي عرف هو الآخر تطورات وخاصة منذ صدور قانون النقد والقرض (90- 10) حيث ظهر فيه إعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم تداول النقود، مع توضيح أداوتها وأهدافها ومنح إستقلالية أكثر للبنك المركزي في إدارتها.

1-إشكالية البحث

ومن خلال ما سبق تتضح معالم الإشكالية التي نريد معالجتها وهي:

ما مدى تحقيق السياسة النقدية لأهدافها في الجزائر في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001_2014؟

ولتوضيح أكثر لمعالم الإشكالية المطروحة ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسة النقدية؟ وما علاقتها بالسياسة المالية؟
- ما المقصود ببرنامج الإنعاش الاقتصادي؟
- ما هي علاقة السياسة النقدية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر؟ وما مدى تأثيره على نتائجها؟

2- فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدنا الفرضيات التالية:

- السياسة النقدية، هي عبارة عن التدابير المتخذة من طرف السلطات قصد إحداث أثر على الاقتصاد.
- برنامج الإنعاش الاقتصادي هو سياسة مالية أو ميزانية توسعية، تتمثل في برامج الاستثمارات العمومية خلال فترة 2001- 2014 من خلال مخططات.
- علاقة السياسة النقدية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي هي نفسها علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية، والتي يجب أن تكون علاقة تكامل في إطار التنسيق بين

السياستين، كما أن أهداف السياسة النقدية في الجزائر لا تختلف عن أهداف برنامج الإنعاش، وخاصة فيما يتعلق باستقرار الأسعار، ومعدل النمو ومكافحة البطالة وتحقيق توازن ميزان المدفوعات وقد تحققت معظم هذه الأهداف إلى حد ما في فترة 2001- 2012، أما التضخم فقد تم السيطرة عليه وبقى منخفضا نتيجة التحكم في المجاميع النقدية .

3- أهميةالبحث:

تنبع أهمية البحث كون السياسة النقدية لها دور في تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية المسطرة خاصة في ظل تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي طبقته الحكومة خلال الفترة المدروسة الهادف إلى تحقيق نمو إقتصادي جيد، ومدى تعارضه مع هدف استقرار الأسعار بشكل أساسي طبعا على سبيل المثال لا للحصر.

4- أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في:

- التعرف على مختلف المفاهيم الخاصة بالسياسة النقدية والبرامج التنموية، وبرنامج الإنعاش الإقتصادي بشكل خاص.
- إبراز العلاقة بين السياسة النقدية و برنامج الإنعاش الاقتصادي.

5- أسباب إختيار الموضوع:

إن إختيار الموضوع يرجع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

فالأسباب الذاتية تتمثل في الإهتمام الشخصي بالموضوع، والسعي وراء الإستفادة من الإطار النظري الخاص به، بالإضافة إلى أن الموضوع يندرج ضمن التخصص.

أما الأسباب الموضوعية فتتمثل في أهمية الموضع السابقة الذكر، بالإضافة إلى لجوء الجزائر كمعظم الدول النامية لدفع التنمية الإقتصادية من خلال الإنفاق الحكومي، لذلك توجب دراسة تأثيرات هذه السياسة على تحقيقي أهداف السياسة النقدية.

6- منهج الدراسة:

قصد معالجة إشكالية البحث معالجة علمية واضحة، تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الفصلين الأول والثاني من خلال عرض مختلف المفاهيم الخاصة بالسياسة النقدية الإنعاش الاقتصادي، وإستخدام المنهج التحليلي في الفصل الثالث، من خلال مختلف الأرقام والبيانات الخاصة بالإقتصاد الكلي ومدى تأثرها ببرنامج الإنعاش الاقتصادي.

7- الدراسات السابقة:

من بين الدراسة التي أجريت في هذا الموضوع التي قام بها الطالب عنتر بوتيارة سنة 2010-2011 بعنوان تقدير دالة الطلب على النقود بإستخدام نماذج القياس الإقتصادي حالة الجزائر والنتيجة التي توصل إليها هي أن أهداف السياسة النقدية تحققت في ظل برنامج الإنعاش لكن هذا يظل مرهون بأسعار النفط بشكل كبير.

الدراسة التي قام بها إكن لونيس، بعنوان السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-2009) ونتيجة التي توصل إليها ضرورة إعطاء إستقلالية أكبر لبنك الجزائر في مجال وتنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له الحكم الفعال في ضبط العرض النقدي.

الدراسة التي قامت بها صالحي ناجية ومخناش فتيحة بعنوان تقييم آثار برنامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال فترة 2001-2014 وأهم نتيجة توصلت إليها أن نتائج التي حققها برنامج الانعاش لم تحقق نمو كاف ومقبول في الأجل المحدد، ويمكن إرجاع هذا الضغط إلى ضعف سياسة الاقتصاد الكلي.

8- هيكل البحث:

للتعرف على جميع جوانب الموضوع تم الاعتماد على الخطة التالية :

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية، تناولنا في هذا الفصل مفاهيم حول السياسة النقدية وأدواتها وأهدافها والنظريات المفسرة للسياسة النقدية.

الفصل الثاني: ماهية برنامج الإنعاش الاقتصادي، تناولنا في هذا الفصل مفهوم السياسة المالية ومفهوم برنامج الإنعاش ووسائله وأهدافه، ومضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي.

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وما مدى تحقق أهدافها في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي.

الفصل الأول:

ماهية السياسة

النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية، التي تتخذ من المتغيرات النقدية موضوعا، والتي تأخذ بعين الإعتبار دور النقود والإستقرار النقدي في خلق مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي، حيث تطور مفهوم السياسة النقدية من خلال مختلف النظريات التي إهتمت بدراسة النقود باعتبار هذه الأخيرة هي محور عمل السياسة النقدية ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى أهم مفاهيم ومراحل تطور السياسة النقدية، الأهداف وكذلك أنواعها وذلك في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسنتطرق إلى الأدوات التي تخص السياسة النقدية بنوعيها، الأدوات الكمية للسياسة النقدية والأدوات الكيفية، وكذلك قنوات إبلاغ السياسة النقدية، لنأتي في الأخير لدراسة النظريات النقدية التي عرفها الفكر الاقتصادي وذلك في المبحث الثالث.

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للسياسة النقدية، فسنحاول الإحاطة بهذه التعاريف لإعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية، وكذلك التطرق لمراحل تطورها وأنواعها.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية ومراحل تطورها

في بداية دراستنا للسياسة النقدية، لا بد من التطرق لمختلف التعاريف التي أعطيت لها في الفرع الأول، ثم إلى المراحل التي مرت بها كفرع ثاني.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

تعددت التعاريف التي أعطاها الاقتصاديون والباحثون الاقتصاديون للسياسة النقديةأهمها.

التعريف الأول: عرفت السياسة النقدية أنها مجموعة الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو لتوسع النقدي، ليتماشى مع حاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، وعلى معدلات الفائدة وعلى شروط القروض، ويمكن لهذه السياسة أن تكون تقييدية، بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود ورفع معدلات الفائدة، قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام، خفض التضخم أو رفع سعر صرف العملة الوطنية، ويمكن أن تكون هذه السياسة توسعية (سياسة السوق الجيد)، وتسعى إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة، تشجيعا لزيادة الاستثمار ومنه نمو الناتج المحلي الخام[1].

[1]– عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2006، ص 53.

التعريف الثاني: كما عرفت السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد[1].

التعريف الثالث: وقد عرف *kent* السياسة النقدية الإقتصادي على أنها: مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي، كهدف الاستخدام الكامل[2].

التعريف الرابع: وتعرف السياسة النقدية على أنها: تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود، لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل لسياسة النقدية، على أنها مجموعة التدابير المتخذة من طرف السلطات النقدية، قصد إحداث أثر على الاقتصاد، من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف.

الفرع الثاني: مراحل دراسة تطور السياسة النقدية

يعود تطور السياسة النقدية إلى تطور الفكر الاقتصادي، وكانت الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك، بحيث أصبحت السياسة النقدية جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة، وبصورة عامة يمكن تلخيص مراحل تطور دراسة السياسة النقدية فيما يلي:

المرحلة الأولى: تميزت النظرة للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع النظرة الحيادية للنقود، التي كان ينظر إليها على أنها عنصر محايد لا أثر له في الحياة الاقتصادية، وكان الشائع أن النقود هي مجرد أداةللمبادلات، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث

[1]– بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، طبعة ثانية، 2006، ص 112.

[2]– أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، الاردن، 2005، ص 183.

[3]– مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص 63.

الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض عرض النقود، التي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخول،حيث كانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، ومكافحة التضخم والإنكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي سادت في تلك الفترة، وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم، أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة[1].

المرحلة الثانية: تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكنزي على يد الاقتصادي جون مينارد كينز، الذي ينظر إلى النقود نظرة حركية ولكن بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من أزمة 1929، بدأ كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية للخروج من ذلك في الفترة ما بين الحربين، وهكذا بدا لكنز إن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، وتم إعطاء دورا اكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولا ثم السياسة النقدية، عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام، وقد بنى كينز نظريته على جمود الأسعار و الأجور في الأجل القصير، وشكك في كفاءة تلائم السوق مع الصدمات وعالج الاحتكار بدءا من التضخم مما أدى إلى عجز أدوات الكينزية عن علاج الاختلالات[2].

المرحلة الثالثة:إن التطور الاقتصادي أظهر بعض النقائص في السياسة المالية مما أدىإلى تراجع أهميتها، فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها وتأكد عدم جدوتها في مكافحة التضخم لذلك رأت بعض الدول المتقدمة إن عليها الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل إلىإن جاء النقديون بزعامة ملتون فريدمان

[1]– بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص ص50 54 56

بالنظرية الكمية للنقد، والدعوة إلى إن التحكم في عرض النقود هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكانت الفترة الممتدة من 1979-1982 قمة عصر النقدويين، ثم تحدث بعدها الاقتصاديون عن نكسة النقدويين حيث بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من الكساد، البطالة على الرغم من أن التضخم قد إنخفض كثيرا بعد تطبيق السياسة النقدية لنمو عرض النقود[1].

المرحلة الرابعة:

بعد ظهور نواقص كلا السياستين المالية والنقدية، أصبح كل فريق يعتقد إن سياسته هي التي يمكنها إن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف، ويبقى أنصار الفكر النقدوي يصرون على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية وحاولوا تجريد السياسة المالية من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني، والخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار العام.

المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي، وبالتالي يوجد نوعين من السياسة النقدية سياسة توسعية وأخرى انكماشية.

1-**السياسة النقدية الإنكماشية:** يهدف أساسا هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد، وبالتالي فان هدف السياسة النقدية كبح التضخم، وهو الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي يتم الحد من إنفاق الإفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.

[1]- يوسف كمال، السياسة النقدية المصرفية الاسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، مصر 1996، ص 10.

2-السياسة النقدية التوسعية: تهدف في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد إي إن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي، وهنا تسعى السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات[1].

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

طالما إن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية فإنها تسعى في الواقع إلى إدراك نفس أهدافها، ورغم ذلك يبقى للسياسة النقدية أهدافها الخاصة التي تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى، تتمثل هذه الأهداف في أهداف أولية، وسيطية، ونهائية.

الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف الأولية كبداية لإستراتيجية السياسة النقدية، حيث يقوم البنك المركزي من خلالها بالتأثير على الأهداف النهائية وهي عبارة عن صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والهداف الوسيطية.

وتتضمن الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى تتكون من مجمعات الاحتياطات النقدية، إما المجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد.

[1] - http://ips_dir.com/frum/forum posts.asp p:912 17/03/2015 h 9:59.

1ـ مجمعات الاحتياطات النقدية

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية حيث إن النقود المتداولة تظم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، إما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتظم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود والحاضرة في خزائن البنوك، إما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروح منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، إما الاحتياطات غير المصروفة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروح منها الاحتياطات الإجبارية (كمية القروض المخصوصة)، وقد اختلفت البنوك المركزية حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة؟

إذ إن هناك بعض البنوك المركزية مؤيدة وأخرى معارضة حتى انتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل ونقاش لكونه يتصف بالتجربة وليس بالتنظير فقط، ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في إي المجاميع المذكورة ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط وطالما الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات وإستخدام هذه المجاميع بهدف أولي أو تشغيلي[1].

2ـ ظروف سوق النقد

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكيةوأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد والتي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ويعني بشكل عام قدرة المقترضين أو مواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى إرتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر الفائدة للأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة

[1]– برعي محمد خليل، سويفي عبد الهادي، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشروق مصر ، 1984، ص 61.

لمدة قصيرة بين البنوك[1]، والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة، وتكون سالبة إذاكانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الإحتياطات الفائضة، كما إستعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذونات الخزانة، والأوراق التجارية، ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

وقد إختلف الاقتصاديون حول أفضلية إستخدام المجموعة الأولى أم المجموعة الثانية، إذ فضل النقديون إستخدام مجاميع الإحتياطات التي هي ذات صلة كبيرة بالمجموعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم، غير إن الكثيرين يركزون على ظروف سوق النقد وذلك لإعتقادهم بأن الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال حيث يقول إن أفضل هدف هو ذلك الذي يتصف بالتأثير والتجارب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة.

الفرع الثاني: الأهداف الوسطية للسياسة النقدية.

يقصد بالأهداف الوسطية للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض إن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن إن تعتبر كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق بالاستقرار النقدي[2].

التي تحدث في السوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف.

[1]– احمد ابو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والاسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة مصر سنة 1998، ص 134.

[2]– وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر لبنان 2000، ص 193.

إن تقلبات أسعار الصرف تدفع بالسلطات النقدية إلى التدخل في التأثير عليه وإستعمال ما لديها من إحتياطات العملة الأجنبية محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها إتجاه العملات التي ترتبط بها، دون ضمان النجاح وهذه التكلفة هي مقابل إختيار إستقرار أسعار الصرف.

.تتمثل الأهداف الوسطية فيما يلي:

1-معدلات الفائدة: النماذج القياسية تدمج انعكاسات معدلات الفائدة على الدخل الادخار والاستثمار، ولذلك نتوقع منها إن تشكل هدفا وسيطا للسياسة النقدية كتحقيق مستويات النشاط المطلوب[1].

- المشكل في إعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو إنأسعار الفائدة تتضمن توقعات تضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقة، مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما إن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق، وذلك لإن معدلات الفائدة تتجه نحو الإرتفاع أو الإنخفاض تبعا للوضعية التي يمر بها الاقتصاد، فضلا عن كون الجمهور عادت ما يلجأ إلى ربط تحركات معدلات الفائدة مثلما يمكن إن يستخدم كهدف وسيط، يمكن إن يستخدم كقناة إبلاغ ووسيلة للسياسة النقدية[2].

2- سعر الصرف: يستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية ذلك لإن إنخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما إن استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضمانا لإستقرار وضعية البلاد إتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات.

---

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 53.

[2]- نفس المرجع، ص ص 75، 76.

3 ـ المجمعات النقدية*

إن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب لمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل بالنسبة للنقديين الهدف الأساسي للسلطات النقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي، وبين "فيردمان" ثلاث مزايا لمنهج التثبيت هي[1]:

- يحول من إن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار.
- بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت فان السياسة النقدية تستطيع إن تجعل آثار الإضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.
- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود، يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو مقتربا من ذلك.
- يتوقف حجم الكتلة النقدية بعوامل مؤثرة على المضاعف النقدي والنقود المركزية وبالتأثير على المضاعف النقدي والنقود المركزية، تحديث أدوات السياسة النقدية آثارها.

2-ولهذه الأهداف فائدتين، فالأولى تتمثل في كونها متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية إن تؤثر عليها، فبإمكان السياسة النقدية إن تؤثر فعلا على تقلبات المجمعات النقدية وعلى سعر الصرف، وعلى معدلات الفائدة في حين أنها لا يمكن إن تؤثر مباشرة على مستوى الأسعاروالإنتاجوالأجور، إما الفائدة الثانية تتمثل في كونها بشكل أو بآخر أعلان الإستراتيجية السياسة النقدية

---

*المجمعات النقدية

M_1: حيث تشمل النقود الورقية والالزامية، والنقود المساعدة، الودائع الجارية الخاصة

M_2: تشمل M_1 مضافا اليها الودائع لأجل، وودائع الادخار قصيرة الاجل بالبنوك والودائع لدى صناديق التوفير

M_3: تشمل M_2مضافا اليها الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات واذونات الخزينة

[1]- صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية: المفهوم-الاهداف-الادوات، دار الفجر للنشر، مصر، ص ص 128-129.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

- تعرف الأهداف النهائية للسياسة النقدية بأنها تلك المؤشرات التي يسعى بلد ما إلى تحقيقها، في إطار الأهداف الاقتصادية الكلية[1].
- والجدير بالذكر إن هذه الأهداف ليست محل اتفاق من حيث عددها، ذلك إن التشريعات النقدية تتباين من حيث التوسع والتصنيف في أولويةالأهداف حسب المادة 10/90 من قانون النقد والقرض نجد إن الأهداف النهائية تتمثل في [2]:
  - تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
  - الوصول إلى العمالة الكاملة.
  - تحقيق معدل نمو اقتصادي عالي.
  - تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

1-تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار

قبل الثورة الكينزية كانت السياسة الوحيدة الموجودة بيد السلطات النقدية هي السياسة النقدية، وكان هدفها الوحيد هو تحقيق إستقرار الأسعار، فعدم الإستقرار يعرض الإقتصاد لإزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتتعرض العملة لتدهور في حالة التضخم إن معالجة استقرار الأسعار لم يتم حتى في الدول الرأسمالية إلا عن طريق تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وذلك بإصدار القوانين والتشريعات التي كونت سياسات عديدة، إن إستهداف السياسة النقدية لعلاج التضخم وإستقرار الأسعار يظهر إن هناك علاقة بين النقود والأسعار، بكون التضخم المرتفع لا يحدث فقط عندما [3] يكون معدل نمو العرض النقدي الذي تثبته بسهولة في الدول المتقدمة نظرا لوجود اقتصاد نقدي متطور وجهاز مصرفي

[1]– نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، بيروت اتحاد المصارف العربية 1994، ص 50.

[2]– عبد المجيد قدي، مرجع سابق ص 55.

[3]–حمدي عبد العظيم، السياسة النقدية والمالية، ومقارنة اسلامية، القاهرة، مكتبة النهضة العربية،1980،ص73.

أيضا متقدم مما جعل استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم آو استقرار الأسعار ميزة حيث أنأثارها على تقييد عرض النقود وتقييد الائتمان سوف يتم الشعور بها بدرجات متساوية لدى الهيئات والإفراد والتي تكاد إن تكون مختفية بالنسبة للأفراد عندما تكون مقترنة بالسياسات المالية في محاربة التضخم وإستقرار الأسعار.

2-العمالة الكاملة:

بعد أزمة 1929 جاءت النظرية الكينزية بسياسة أخرى بديلة للسياسة النقدية هي السياسة المالية، حيث ظهر هدف آخر لها هو العمالة الكاملة، الذي تسعى معظم الدول للوصول إليه، حيث تضع كل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة، ومازالت تمثل هدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسات النقدية بصفة خاصة، وتحقيق هذه العمالة الكاملة عندما يتصل كل شخص لديه مهارة ويرغب في العمل على منصب شغل وتظهر أهميتها في أنها وسيلة وليست غاية لان الوصول إلى تحقيقها هو الوصول إلىإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويطلبها، لذلك تبقى هدفا طويل الأجل، نظرا لجانب البطالة لأنها تعبر عن هدر الطاقات الإنتاجية للمجتمع وبالتالي تلحق الضرر بالاقتصاد.

وبالتالي نستنتج إن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيف البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي على سبيل المثال عند استخدام سياسة نقدية توسعية، تنخفض أسعار الفائدة فيزيد الاستثمار، وبالتالي يزيد الاستهلاك ثم يزيد الدخل[1].

[1]– صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 138.

3ـ تحقيق معدل نمو عالي اقتصادي:

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ النمو الاقتصادي يشغل بال المفكرين، ومن ثم بدأ الإهتمام بدور السياسة النقدية في تحقيق هذا الهدف، وتسعى في المحافظة عليه مع توفر عوامل أخرى غير نقدية، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة، وتوافر عوامل وظروف سياسة إجتماعية ملائمة، وكذلك فان السياسة النقدية يجب إن تعمل بالتنسيق مع هذه العوامل.

وعند تطرق إلى النمو الاقتصادي كهدف للسياسة النقدية ينبغي التفرقة بينه وبين التنمية[1] فهذه الأخيرة تعني القضاء على الفقر، وعلاج أسبابه وتحسين نوعية الحياة ودعم القدرة على النمو إما النمو فيعني معدل تغير الناتج الحقيقي.

4 ـ تحقيق توازن ميزان المدفوعات

يمكن تفعيل دور السياسة النقدية في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنوك المركزية برفع سعر الخصم، لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدةإذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان أو طلبه سينخفض الإنتاج نظرا لزيادة تكلفته وإنخفاض الطلب عليه، وهو ما سيجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا، وإذا إنخفضت الأسعار محليا فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، وكما إن إرتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري الإفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وعليه فان هذه الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهما في تصحيح

[1]– صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 139.

الاختلالات، وخاصة عند ما يعاني الاقتصاد من معدل مرتفع من التضخم بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي[1].

[1]– إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000–2009) رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. 2010–2011، ص 48.

المبحث الثاني: أدوات سياسة النقدية وقنوات إبلاغها

- للوصول إلى الأهداف السابقة الذكر، وتطبيق السياسة النقدية بفعالية يجب استعمال عدة أدوات، هذه الأخيرة التي تنقسم إلى أدوات كمية وأخرى نوعية.

المطلب الأولى: الأدوات الكمية لسياسة النقدية: الأدوات الكمية هي الأدوات التي تسعى للتأثير على حجم الائتمان وكلفته، وبالتالي على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الاقتصاد، ويطلق عليها بصفة عامة التقليدية لأنها نمت مع نمو البنوك المركزية، وتتمثل هذه الأدوات في سياسة إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة، سياسة معدل الاحتياطي النقدي القانوني.

الفرع الأول: سياسة إعادة الخصم

معدل الخصم هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو عمليات إقراضية قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة.

وتقتضي هذه السياسة بأن يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان، بغية مواجهة الأوضاع التضخمية[1].

وتعتبر سياسة إعادة الخصم بمثابة إشارة عن نية البنك المركزي بخصوص السياسة النقدية وإتجاهها في المستقبل، فمثلا إذا كشف البنك المركزي عن نية خفض سعر إعادة الخصم فهذا يدل أنه سيطبق سياسة توسعية في المستقبل والعكس في حالة رفع سعر معدل إعادة الخصم فسوف يطبق سياسة إنكماشية[2].

[1]– مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 64.

[2]– بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 123، 124.

فعالية سياسة إعادة الخصم

ليس المقصود من سياسة إعادة الخصم التأثير في قدرة البنوك التجارية في التوسع أو التقييد من حجم قروضها فحسب، بل التأثير أيضا في إتجاهات السوق النقدية ككل وخاصة فيما يتعلق منها بأسعار الفائدة السائدة، وعموما تتوقف فعالية سياسة تغيير معدل الخصم على عوامل التالية:

- مدى إتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص.
- مستوى النشاط الاقتصادي السائد إثناء تغيير معدل إعادة الخصم.
- مدى اعتماد البنوك على البنك المركزي كمصدر لمواردها النقدية.
- مدى أهمية سعر الفائدة على النفقات الكلية للعمليات التجارية، والصناعية التي يطلب من الائتمان المصرفي تمويلها.

الفرع الثاني: سياسة السوق المفتوحة

نعني بسياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا وإستعمالا خاصة للدول المتقدمة، فقد اعتبرها "فريدمان" من أكثرا لأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي[1].

فعالية سياسة عمليات السوق المفتوحة: فعالية السوق المفتوحة تتوقف على عدد من العوامل من أهمها

- وجود سوق منظمة ومتسعة للأوراق المالية في المجتمع.
- مدى رغبة الإفراد والمشروعات في الإستثمار المالي.

[1]– بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 125.

- مدى قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان[1].

الفرع الثالث: سياسة معدل الاحتياطي النقدي القانوني

هي تلك النسبة التي تفرض على ودائع المصارف التجارية من قبل البنك المركزي بحيث يقوم بإقتطاع تلك النسبة وتحويلها إلى حساب البنك التجاري لديه.

ويكون الهدف المباشر من الاحتفاظ بهذه الودائع لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين[2].

فعالية سياسة معدل الاحتياطي القانوني

تكون هذه الأداةأكثر فعالية ونجاعة إذ كان وعاء الإحتياطات الإجبارية شاملا لجميع أنواع الودائع، وكذا افتراض عدم وجود تسرب نقدي (اكتناز)، وعدم وجود طرق أخرىأمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي، ومدى إستجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من قبل السلطات النقدية، كما إن هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية للبنوك المركزية في الدول النامية، أين يصعب تطبيق سياسة السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم[3].

المطلب الثاني: الأدوات النوعية للسياسة النقدية

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على نوعية الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما حيث تعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعامن

---

[1]– عنترة بوتيارة، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر لفترة (1990–2011)، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2010–2011، ص 21.

[2]– اكرم حداد شهور ذلول، مرجع سابق ص 188

[3]– بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 128.

ضمن هذه الأدوات نجد السقوف التمويلية، تنظيم القروض الاستهلاكية، تخصيص التمويل، الإقناع الأدبي وغيرها.

1-السقوف التمويلية:

تعمل هذه السياسة على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله في حدود المستوى المخطط له، ذلك من خلال وضع سقف تمويلي للبنوك التجارية وعلى من يتجاوز إيداع مبلغ يعادل قيمة التجاوز لدى البنك المركزي، أو تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير السلطة النقدية[1].

2-تنظيم القروض الاستهلاكية

وذلك بوضع حد أقصى من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية للأموال التي تستخدمها هذه الأخيرة في شراء السلع الاستهلاكية أو بتحديد مدة قصوى للمبيعات المؤجلة من أجل تخفيض عدد الإقساط والرفع من قيمة القسط [2].

3-تخصيص التمويل: وذلك من خلال ضمان البنك المركزي التوزيع الهادف للأموال المقرضة، وتوجيهها وفق خطة الدولة التي تحدد الأولويات كتوجيه الأموال إلى القطاعات ذات الأولوية مثل القطاع الزراعي والصناعي[3].

[1]- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 129.

[2]- نفس المرجع، ص 129.

[3]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق ص 81.

4-الإقناع الأدبي:

هي الحالة التي يقوم فيها البنك بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون لجوئه إلى إصدار أوامر وتعليمات رسمية، تتوقف فعالية هذه السياسة على مدى قدرة البنك المركزي في الإقناع، ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته[1].

المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

لاشك إن للسياسة النقدية دورا هاما في التأثير على النشاط الإقتصادي إلا إن موضوع آلية تأثيرها على المتغيرات المستهدفة أو ما يطلق عليها بقنوات تأثير السياسة النقدية ما يزال محل خلاف، لذلك فإن فهم طريقة عمل السياسة النقدية وآلية تأثيرها شرط أساسي لنجاحها في تحقيق أهدافها، وتتضمن قنوات تأثير السياسة النقدية كل من قناة سعر الفائدة، وقناة الائتمان وقناة سعر الصرف، وقناة أسعار الأصول.

1-قناة سعر الفائدة:

هي قناة تقليدية للإنتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، ذلك إن السياسة النقدية التقليدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على رفع أسعارها الحقيقية ومنه إرتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة، والتحويل إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى إنخفاض الطلب الكلي ومنه النمو[2].

---

[1]- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 130.

[2]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق ،ص 77.

2. قناة الإئتمان:

إن ضعف العلاقة بين سعر الفائدة طويل الأجل (تكلفة رأس المال) والطلب الكلي يجعل القناة السابقة تفشل في تفسير أثر سعر الفائدة قصير الأجل على الناتج، دفع إلى تفسير بديل وهو قناة الائتمان، التي تمثل حلقة الوصل بين تقلبات سعر الفائدة قصيرة الأجل وكل من الطلب الكلي والناتج.

تنقسم هذه الأداة إلى جزأين وهما: قناة الإقراض البنكية، وقناة الإقراض الموسعة (قناة الميزانية أو المعجل المالي)، ففيما يتعلق بقناة الإقراض البنكية، فان الإحلال غير الكامل لأصول البنك سيدفع البنوك التجارية إلى خفض عرض النقد كردة فعل لأي سياسة انكماشية، وذلك للحفاظ على حجم السيولة المرغوب فيه، وهذا يعود في جوانبه إلى عدم قدرة البنوك التجارية وخاصة الصغيرة منها في توفير أموال جديدة من خلال إصدار سندات للمحافظة على حجم القروض التي تقدمها.

إما بالنسبة إلى قناة الإقراض الموسعة فتعتمد على درجة الإحلال بين التمويل الخارجي والداخلي، فزيادة سعر الفائدة الرسمي وما يترتب عنه من آثار سلبية على صافي الثروة للوحدات الاقتصادية ينعكس سلبا على قدرتها الاقراضية، وبالتالي فان لم يكن لها قدرة على تعويض ذلك من خلال التمويل الداخلي فإن حجم الإنفاق لهذه الوحدات سينخفض مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الكلي والناتج، ويجب التنويه هنا إلى أثر هذه القناة يضعف وجود إحتياطات فائضة لدى البنوك التجارية[1].

[1]– حسين علي عمر، قنوات السياسة النقدية، حالة الكويت، مجلة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، 2009، ص 253

2-قناة أسعار الأصول:

إن زيادة سعر الفائدة الرسمي، وما يترتب عليه من إرتفاع أسعار الفائدة الأخرى في الاقتصاد سيؤدي إلى إنخفاض الأصول المالية كالأسهم والسندات بإرتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى إنخفاض الطلب على الأصول العقارية وبالتالي إنخفاض أسعارها، إن هذه الآثار في مجموعها يترتب عنها إنخفاض ثروة الوحدات الاقتصادية، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي في الاقتصاد وبالتالي الناتج[1].

3-قناة سعر الصرف:

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي، وتعود أهمية سعر الصرف في إن تغيره يصل إلى الإقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي[2].

تجدر الإشارة إلى إن الأهمية النسبية لكل قناة من القنوات السابقة، تعتمد على هيكل القطاع المالي والبيئة الإقتصادية للدولة، فهيكل القطاع المالي من حيث تنوع مؤسساته وأدواته ودرجة المنافسة فيه، سيحدد مدى تأثير أداة السياسة النقدية في المتغيرات النقدية كأسعار الفائدة على القروض والودائع وأسعار الأصول وسعر الصرف، في حين البيئة الاقتصادية كدرجة الإنفتاح على الخارج، ودرجة المنافسة، ستحدد مدى تأثير تغير المتغيرات النقدية السابقة في قرارات الإنفاق وبالتالي على الطلب الكلي والإنتاج.

[1]- نفس المرجع ، ص ص 253، 254

[2]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 77-78

المبحث الثالث: أهم النظريات النقدية في الفكر الاقتصادي

النظرية النقدية هي محاولة شرح الدور الذي يمكن إن تؤديه النقود في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما، وتحديدا تبحث في أثر عرض النقود والطلب عليها على أسعار ومعدلات الفائدة والإنتاج والتشغيل، وقد أحدث دور النقود جدلا واسعا بين الاقتصاديين سواء من الناحية النظرية أو العملية وفيما يلي نستعرض أهم النظريات النقدية.

المطلب الأول: السياسة النقدية في النظرية الكلاسيكية

يقصد بالنظرية الكلاسيكية التحليل الاقتصادي الذي ظهر في انجلترا في نهاية القرن الثامن عشر، واوائل القرن التاسع عشر (19)، ويعتبر كل من الاسكتلندي ادم سميث (1723-1790) والانجليزي دافيد ريكاردو (1776-1823) أهم المفكرين الذين كان لهم الفضل في صناعته وبناءه، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية في الفرع الأول، ثم النظرية الكمية للنقود في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية

قامت النظرية الكمية الكلاسيكية للنقود على الفرضيات التالية، والتي على أساسها تم بناء معادلة التبادل (Fisher) ومعادلة الأرصدة النقدية المعروفة بمعادلة Gombridge

1-ثبات حجم المعاملات، إي إن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديد بعوامل موضوعية، وان النقود ليس لها إي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي وسيط للمبادلة فقط ودورها محايد في الاقتصاد[1].

2-مرونة الأجور و الأسعار هبوطا وصعودا.

3-الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل[2].

---

[1]- بلعزوز بن علي، مرجع سابق ص 10

[2]- احمد ابو الفتوح على الناقة، مرجع سابق ص 257.

4-وجود علاقة نسبية بين التغير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع والتغير في كمية النقود كمتغير مستقل[1].

5-ثبات سرعة دوران النقود[2] على الأقل في المدى القصير، لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود (منها درجة كثافة السكان، تطوير عادات التعاملات المصرفية وغيره[3].

الفرع الثاني: النظرية الكمية للنقود

حسب النظرية الكمية للنقود تتحدد قيمة النقود من خلال المستوى الذي تتكافأ فيه عرضها مع الطلب عليها مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف المتصلة بها سوية، ففي حالة زيادة عرض النقود قياسيا إلى حجم الطلب عليها ستنخفض قيمتها، مما يعني زيادة مستوى الأسعار، وكان أساس التفكير في هذه النظرية هو وضع علاقة تربط بين كمية النقود وكمية السلع ومنه:

كمية النقود: كمية السلع × متوسط أسعار السلع والخدمات

تفسر هذه العلاقة هو إنإي تغير في كمية النقود مع فرض بقاء كمية السلع والخدمات ثابتة يؤدي إلى تغيرات نسبية في مستوى الأسعار

وقد طورت هذه الإتجاهات الكمية في قيمة النقود من خلال نظرية فيشر، الذي أعطى لتلك النظرية صيغتها الحديثة الأكثر إكتمالا من خلال إدخاله النقود المصرفية وسرعة دورانها في

---

[1]– عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص 257.

[2]– سرعة دوران النقود هي معدل متوسط عدد مرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد الى اخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة

[3]– بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 11

معادلة المشهورة بمعادلة المبادلة، والتي تطورت فيما بعد من خلال إدخل بعض التعديلات عليها على يد الفريد مارشال إلى معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة.

1-معادلة المبادلة (معادلة التبادل فيشر)[1]

تعتبر أول صياغة حديثة لنظرية كمية النقود، جاءت بهدف تفسير حالة الكساد التي إنتشرت بعد الحرب العالمية الأولى، وكان أهم التعديلات التي أجراها فيشر هو إن هناك فرق بين النقود القانونية وبين الودائع المصرفية، وأبرز فكرة سرعة دوران النقود إي معدل إنتقال النقود بين الأفراد وتداولها، لتأخذ المعادلة الشكل الآتي.

كمية النقود × سرعة دورانها =حجم المعاملات × متوسط أسعار السلع

أي: $\mathbf{M.V = P.Y}$

حيث:

M : كمية النقود المستخدمة

P : المستوى العام للأسعار

V : سرعة دوران وحدة النقد

Y : حجم الدخل الحقيقي او ما يعرف حجم السلع والخدمات وبقسمة المعادلة على Y فان

$M.V/Y : P.Y/Y$

أيأن: $P : M.V/Y$

[1]- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي النقود-البنوك التجارية، جامعة المسيلة الجزائر، دار الجامعة الجديدة للنشر 2013، ص 331

ولكن فيشر لم يقتصر على إدخال سرعة دوران النقود فحسب، وإنما ادخل أيضا النقود المصرفية بحيث أصبحت المعادلة بالصيغة الآتية.

$$M.V+N.V : P.Y$$

حيث N: حجم الودائع المصرفية

ومنه فان:

$$P=(M.V+N.V)/Y$$

إذن:

$$1/P : Y/MV+NY$$

الشكل رقم (1- 1): العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار

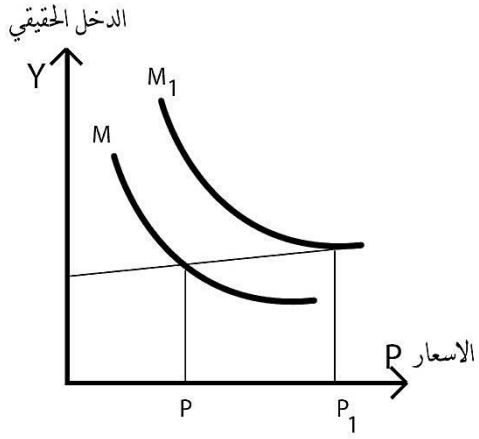

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري النقود والمصارف، العراق، مديرية الكتاب للطباعة والنشر، 1995 ص 183

يتضح من الشكل أعلاه إن زيادة عرض النقد من MإلىM_1أدت إلى إرتفاع مستوى الأسعار من PإلىP_1، مع بقاء مستوى الدخل الحقيقي عند مستواه الثابتY باعتبار إن هذا المستوى بين مستوى التشغيل الكامل[1].

2-معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة (معادلة كامبريدج)

تتمثل معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة الطريقة الثانية في تفسير قيمة النقود عند الكلاسيك، من خلال قيامها بوظيفتها أداة لاختزان القيم، أين يتحدد الطلب على النقود بالكمية التي يرغب الإفراد الإحتفاظ بها في صورة الأرصدة نقدية حاضرة في لحظة معينة فهذه المعادلة تعتبر مجرد إعادة صياغة للنظرية الكمية أو معادلة التبادل ليفشر، دون أن يمس بجوهرها وسميت بمعادلة كامبريدج نسبة إلى جامعة كامبريدج، التي كان لها الفضل في إيجادها وبلورتها، وبالتحديد يرجع الفضل في ذلك إلى أستاذ الاقتصاد السياسي في هذه الجامعة الفريد مارشال* ومن بعده بيجو∅.

إن أساس معادلة كامبريدج تقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى، باعتبار إن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للإحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج[2]، ثم على حجم الدخل وأخيرا على مستوى العام للأسعار كنتيجة غير مباشرة، وقد صيغة هذه المعادلة في وجود نسبة من دخول الإفراد أو المشروعات لا يرغبون بإنفاقها على السلع والخدمات، ويفضلون الإحتفاظ بها على شكل أصول مالية لأسباب عديدة تسمى هذه الحالة عند الفريد مارشال

---

[1]- ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق ص 183

*الفريد مارشال (1842-1924) رئيس قسم الاقتصاد السياسي جامعة كامبريدج في 1885، يعتبر مؤسس مدرسة كامريدج الاقتصادية، ولقد وردت اعماله المهمة في كتابه مبادئ الاقتصاديات 1890.

∅ بيجو (ارثر) 1877-1959 او البروفيسور بيجو كما يلقبه كينز هو تلميذ لمارشال وخليفته في كرسي الاقتصاد بجامعة كمبريدج منذ 1908 وحتى 1944 يعد ابرز من عمل على تجميع الافكار الكلاسيكية

[2]- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، مرجع سابق ص 17.

بالتفصيل النقدي، ومن العوامل التي تحدد طلب النقود بشكل أرصدة نقدية عاطلة،أسعار الفائدة، مقدار ثروة الفرد، تسهيلات الشراء توقعات إتجاه أسعار السلع التي تكاد أن تكون ثابتة في الأجل القصير أوأنها تكون بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد[1]، وقد صيغت هذه المعادلة على شكل دالة للطلب على النقود كما يلي:

$$M^d : K\times Y \ldots.$$

حيث تمثل M^d الطلب على النقود، و K التفضيل النقدي أي النسبة التي يرغب الأفرادأو المشروعات الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية سائلة، والذي يكتب كالتالي[2]: $K: \frac{Md}{Y}$

وبما أن : $Y: P \times Y$ وبتعويضه بما يساويه في المعادلة سابقة نحصل على:

$$M^d : K \times P \times Y \ldots..$$

ولما كانت العلاقة بين التفضيل النقدي (K) وبين سرعة دوران النقود (V) هي علاقة عكسية إي: $K: \frac{1}{V}$ بتعويضها في المعادلة سابقة نجد[3].

$$M^d : \frac{1}{V}\times P \times Y \ldots..$$

عند التوازن يكون العرض النقدي مساويا للطلب عليها وعليه:

$$M^d : M^S \leftrightarrow M \times V : P \times Y$$

وبمقارنة الصيغتين فإننا نحصل على الصيغة الرياضية النهائية لمعادلة كامبريدج:

$$M : \quad K \times(P \times Y)$$

---

[1]– ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، المؤسسات النقدية، البنوك التجارية البنوك المركزية مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2000 ص 82.

[2]– معتوق سهيري محمود، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي الدار المصرية اللبنانية، لبنان، 1988، ص 34.

[3]– بسام الجحار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، لبنان 2006، ص 246.

ومن هنا يتضح إن المعادلة الأخيرةهي نفسها معادلة التبادل ليفشر، ومنه فان أي تغيير في كمية M النقود وفق معادلة كامبريدج سيكون له أثر على الأسعار ، وبالتالي نلاحظ إن هناك علاقة طردية بين M و P ، بشرط ثبات كل من الدخل y والتفضيل النقدي K، يمكن التغيير عن معادلة كامبريدج للأرصدة النقدية الحاضرة بيانيا كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-2): معادلة كامبريدج للأرصدة النقدية

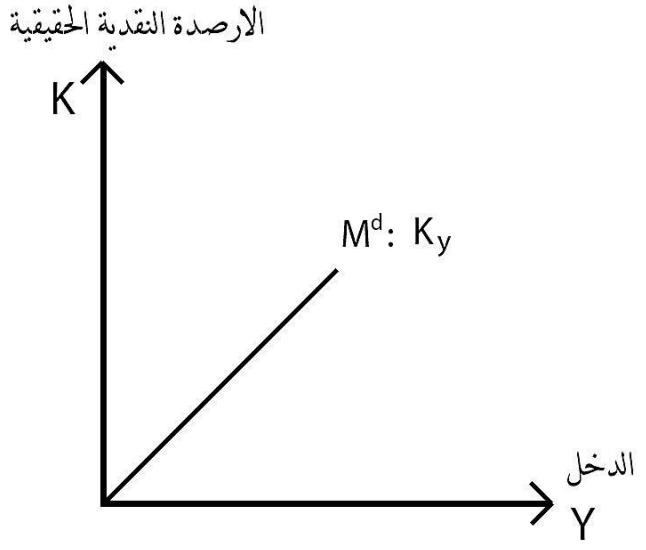

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق ص 91

يبين الشكل أعلاه العلاقة الطردية بين الدخل y و K، وكخلاصة يمكن إن نلخص مفهوم المدرسة الكلاسيكية للسياسة النقدية بأنها سياسة محايدة ولا تؤثر بآي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، إذ يقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ المعاملات، بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود.

المطلب الثاني: التحليل الكينزي والسياسة النقدية

إن النظرية الكلاسيكية ظلت صلاحيتها لا نقاش فيها حتى بداية ظهور أزمة الكساد العالمي (1929-1933)، التي مست مختلف الدول الكبرى الرأسمالية، وما نتج عنه من إحداث تاريخية وقائع اقتصادية، أين وقفأمامها الفكر الكلاسيكي عاجز كل العجز سواء من حيث التنبؤ بها أو تفسيرها أو علاجها بأدواته، وبذلك بدأ يظهر جليا ضعف فعالية السياسة النقدية الكلاسيكية وأدواتها في مواجهة تلك الأزمة، ومن هنا ظهرت المدرسة الكينزية التي جاء بها الاقتصادي جون مينارد كينز، التي حولت الفكر الاقتصادي النقدي إلى دراسة معالم سلوك النقود، واثر ذلك على النشاط الاقتصادي والتشغيل والدخل، وغيره من المتغيرات الاقتصادية على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى فرضيات التحليل الكينزي في الفرع الأول أما الفرع الثاني سوف نتطرق إلى نظرية تفضيل السيولة التي تظهر لنا السياسة النقدية.

الفرع الأول: فرضيات التحليل الكينزي

يعتمد التحليل الكينزي على مبادئ تختلف تماما عن مبادئ التقليديين وهي[1]:

- وجه كينز اهتماماته إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) والبحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، حيث إنالأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتهم وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها: المعاملات المضاربة والاحتياط.
- فقيامه بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة) ، وأخذ تفضيل السيولة في الاختبار، قد فتح أمامهأفاق جديدة لتحليل اثر المتغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي، وبذلك تغيرت النظرية إلى النقود أينأصبحت تشغل حيزا معتبرا في النظرية

[1]- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 32

الاقتصادية، ومن ثم الاهتمام بالعوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الناتج والتشغيل والدخل.

- جاء بنظرية عامة للتوظيف، لمعالجة كل مستويات التشغيل، كما أنها جاءت لتفسير التضخم والبطالة باعتبار إن كلا منهما ينجم أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال.
- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجاميع، كحجم التشغيل، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب والعرض الكلي.
- رفض في تحليله قانون ساي وبين عدم وجود يد خفية وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسبابالأزمات، وحدد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل ويتحقق التوازن للدخل القومي.
- اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال* لتفسير أسباب عدم التوازن، فهو يرى آن حجم كل من الانتاج والتشغيل والدخل يتوقف بالدرجة الاولى على حجم الطلب الكلي الفعال، الذي يتكون من عنصرين اساسيين [1] هما: الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية، فالطلب الاول يتوقف على عوامل موضوعية وذاتية، أما الثاني على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.
- وفق ليكنز لا يتمتع الأفراد بالرشادة، إذ يمكن إن يتعرض الأفراد لما يسمى بالخداع النقدي، وأن النقود سلعة كبقية السلع فتطلب لذاتها، وثمنها يتمثل في سعر الفائدة وأن الأجور لا تعرف المرونة.

* يعرف الطلب الكلي الفعال بانه الانفاق الوطني على السلع والخدمات ويتكون من الانفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية والانفاق الحكومي.

[1]– عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي)، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر 1999، ص 133.

الفرع الثاني: نظرية تفضيل السيولة.

يستعمل كينز مصطلح الكمية النقدية للتعبير على عرض[1] النقود ومصطلح تفضيل السيولة للتعبير على الطلب على النقود، فبعد ان نقد كينز قانون المنافذ لجون بايتستساي قام بإدخال معدل الفائدة * في تحليله الذي يعد بمثابة لقناة التي تربط بين الاقتصادي النقدي والاقتصاد الحقيقي.

1: عرض النقود

يتكون المعروض النقدي الكلي عند كينز من النقود الورقية التي يصدرها البنك والنقود المساعدة (ورقية ومعدنية) ، بالإضافة إلى النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاديات المتطورة، حيث إعتبره كينز متغير خارجي يتم تحديده من طرف السلطات النقدية ومستقل تماما عن متغير سعر الفائدة بمعنى إن عرض النقود غير مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، وهذا ما يبرر رسم منحنى عرض النقود موازيا لمحور سعر الفائدة كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]– اكن لونيس: مرجع سابق ، ص23

*جون مينارد كينز اقتصادي بريطاني، تتلمذ على يد ألفريد مارشال في جامعة كامبريدج، وأصبح مدرسا فيها، من أهم مؤلفاته، النظرية العامة لتشغيل.

الشكل رقم (1-3): عرض النقود في التحليل الكينزي

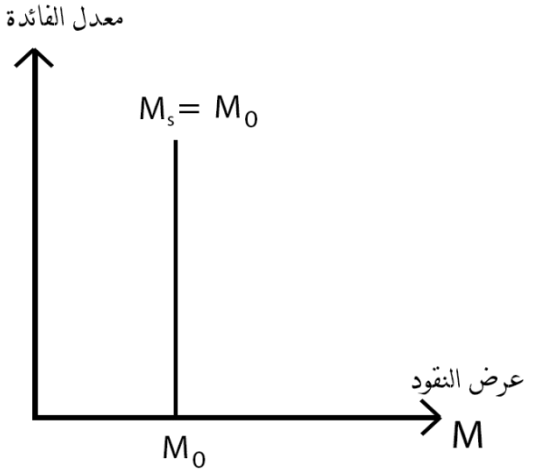

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق، ص190

2-الطلب على النقود

طور كينز نظريته الشهيرة بالطلب على النقود والتي تتأثر بسعر الفائدة والتي تدعى نظرية تفضيل السيولة، حيث تساءل كينز كغيره من المفكرين عن دوافع الطلب على النقود ووجد ان هذه الدوافع هي المبادلات والاحتياط والمضاربة[1].

2-1-دافع المبادلات (المعاملات)

يقصد بدافع المعاملات رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود سائلة للقيام بالنفقات الجارية، ورغبة المشروعات في الاحتفاظ بالنقود سائلة لدفع نفقات التشغيل من ثمن المواد الاولية والاجور والنفقات الضرورية لسير المشروع[2]، وإعتبر كينز الطلب على النقود بدافع المعاملات دالة طردية في الدخل النقدي مثله مثل الاقتصاديون الكلاسيك.

[1]- اكرم حداد مشهور هذلول، مرجع سابق ص 107.

[2]- بلعزوز بن علي، مرجع سابق ص 51.

2-2-دافع الاحتياط

رأى كينز إن الأعوان الاقتصاديين بجانب حيازتهم لأرصدة نقدية لإتمام المعاملات الجارية، فإنهم يحوزون نقودا إضافية بغرض الحذر والإحتراس ضد الحاجة غير متوقعة[1] ولهذا إفترض كينز أن الأرصدة النقدية لغرض الاحتياط يرتبط طرديا بالدخل النقدي.

2-3-دافع المضاربة

يقصد بالمضاربة بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في الأسواق المالية بغية الحصول على ربح، لذلك يعتبر الطلب على النقود بدافع المضاربة أهم ما جاء به كينز، حيث قسم كينز الأصول التي يمكن إن تستخدم كمخزن للثروة الى نوعين: النقود والسندات، حيث إن النقد كأصل سائل كامل السيولة لا يعطي أي عائد من وراء حيازته أي العائد المادي على النقد يساوي الصفر[2]، أما السند فيدر عائد من وراء حيازته.

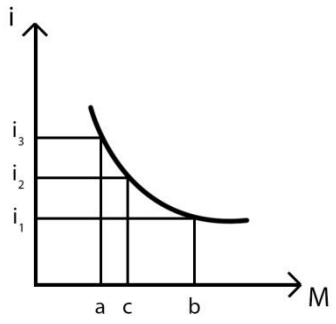

أ - الشكل رقم (1-6): الطلب الكلي على النقود

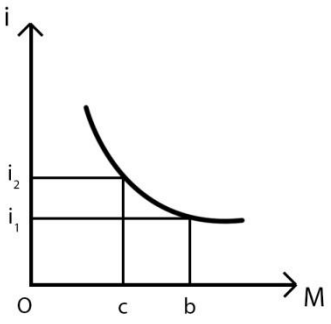

ب - شكل رقم(1-5): الطلب على النقود بدافع المضاربة

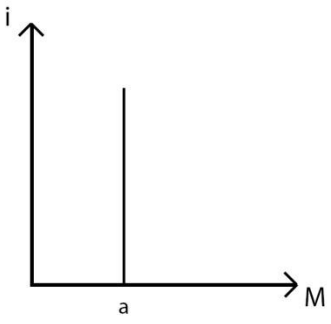

ج - شكل رقم(1-4):الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط

المصدر:بلعزوز بن علي، مرجع سابق ص 56.

[1]- احمد ابو الفتوح علي ناقة، مرجع سابق ص 270.

[2]- نفس المرجع السابق ص 271.

يبين الشكل (1-4) الطلب على النقود لغرض المعاملات والإحتياط، وهو عديم المرونة للمتغيرات في سعر الفائدة، بينما الشكل رقم (1-5) فيشير الى الطلب على النقود بغرض المضاربة حيث عند مستوى سعر الفائد، ينعدم التفضيل النقدي لرغبة الأفراد في الإحتفاظ بالسندات، ثم يبين الإنخفاض التدريجي في سعر الفائدة إلى الإرتفاع التدريجي في التفضيل النقدي حتى يصل إلى سعر فائدة أدنى الذي أسماه كينز مصيدة السيولة*

وبدمج الشكلين (1-4) و (1-5) نحصل على الشكل النهائي (1-6)، الذي يعبر عن الطلب الكلي عن النقود، عند المستوى الأعلى لسعر الفائدة (i_3) يكون الطلب على النقود لغرض المضاربة منعدما، أما الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط فيكون ممثل بالقطعة المستقيمة (a) وعند إنخفاض سعر الفائدة الى المستوى (i_2) يرتفع الطلب على النقود لغرض المضاربة، وهو الأمر نفسه عند إنخفاض سعر الفائدة الى (i_1)، ويصبح الطلب على النقود لغرض المضاربة لا نهائي المرونة والمعبر عنه بالقطعة [ob]، أما الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط يبقى ثابت وممثل بالقطعة [oa]

- مما سبق نستنتج أن كينز قدم تحليلا اقتصاديا متميزا في تحليل وتفسير الطلب على النقود، حيث أضاف سعر الفائدة كظاهرة نقدية تؤثر على الطلب على النقود وعلى التشغيل والدخل كما تعرض كيننز في تحليله للطلب على النقود على نوعين فقط من الموجودات (النقود والسندات)، دون إعطاء أهمية لبقية الموجودات، وإعتبر أن الموجودات الاقتصادية تحتفظ بوحدات منها دون امكانية المزج بينهما : ولم يتمكن كينز من وضع دالة متناقصة عادية (أي بانتظام)، إلا بافتراض أن الأفراد يتوقعون تغيرات مختلفة في سعر الفائدة وترتيب هذه التوقعات تعطي منحنى الطلب على النقود.

* مصيدة السيولة: هو انخفاض سعر الفائدة لدرجة أدنى يصبح عندها الطلب على النقد كبير ولحل المشكلة يقترح كينز إتباع سياسة مالية وليست نقدية.

المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة (مدرسة شيكاغو)

يتزعم هذه المدرسة الإقتصادي الأمريكي المعاصر ملتون فريدمان حيث نشر نظريته هذه في مقاله المشهور عام 1956 the quantitytheory of money restamten

تبنى فريدمان التحليل الكلاسيكي في نظريته للطلب على النقود، لكن بأكثر شمولية وأكثر اتساع وفي نفس الوقت لم يهمل التحليل الكينزي بل أخذ ببعض جوانبه[1].

الفرع الأول: فرضيات النظرية النقدية المعاصرة

أهم الفرضيات التي ترتكز عليها النظرية هي:

1-إستقلال الكمية النقدية (عرض النقود) عن الطلب على النقود.

2-إستقرار دالة الطلب على النقود واهميتها.

3-رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي.

4-يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات، الى جانب سرعة التداول النقدي v عند الكلاسيك.

5-عدم خضوع الاعوان الاقتصاديين للخداع النقدي.

ولقد إعتبر فريدمان أن الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال، التي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول، فيميز بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلا من أشكال الثروة يتم حيازة الثروة فيه وبين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأس مالية مثل الآلات والمخزون.

[1]- اكرم حداد مشهور هذلول، مرجع سابق ص 120.

فرع الثاني: العوامل المحددة للطلب على النقود في النظرية النقدية المعاصرة.

إعتبر فريدمان أن الطلب على النقود شأنه الطلب على سلعة، ويتوقف الطلب على نفس الإعتبارات التي تحددها نظرية القيمة وهي:

- الثروة لدى الوحدات الاقتصادية التي تطلب النقود (قيد الثروة).
- مردودية أو عائد النقود بالنسبة لعوائد الأصول المالية الاخرى أو الحقيقة التي يمكن أن تكون شكل من أشكال الثروة.
- الأذواق هو ما أطلق عليه فريد مان اصطلاحا ترتيب الأفضليات"[1].

تتكون الثروة من مجموعة الاصول التي يمكنها أن تحقق دخلا أو عائدا معينا، حيث تشمل كافة عناصر الثروة البشرية وغير البشرية، أي أن الثروة عند فريدمان تشمل كل مصادر الدخل[2].

الفرع الثالث: دالة الطلب على النقود عند فريدمان.

إفترض فريدمان أن الأفراد يرغبون بكمية حقيقية من الأرصدة وليست كمية أسمية وقد عبر عن ذلك كله بالصيغة التالية:

$$\frac{Md}{P} = \frac{f}{rb_{+}}, rb_{-} - r_m, r_e - r_m, \pi^e - r_m, h, r_m$$

حيث أن Md/P: الطلب على النقود كأرصدة حقيقية

- rp : الثروة.
- rm : العوائد المتوقع من النقود.
- rbD : العوائد المتوقعة من السندات.

[1]– ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص139.

[2]– بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 67.

- re : العوائد المتوقعة من الأسهم.
- ME : معدل التضخم المتوقع من الأسهم.
- h : الثروة البشرية.

وبتحليل أعمق يفترض فردمان أن طلب على الارصدة الحقيقية من النقود يتأثر إيجابيا بثروة والتي عبر عنها بالدخل الدائم، ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه وعلى المدى الطويل وقد خالف بذلك التحليل الكلاسيكي والذي عبر عن الثروة بالدخل الجاري وقد حلل فريدمان إختياره للدخل الدائم بأنه أقل تقلبا، وعلى المدى الطويل وفي مختلف الحالات الإقتصادية من الدخل الجاري، وهذا يعني أن الطلب على النقود نفسه لن يتقلب بشكل واضح في الدورات الاقتصادية المختلفة ويتأثر الطلب على النقود أساس بعاملين هو الخدمات المقدمة من المصارف لمودعها وسعر الفائدة على هذه الودائع، فكلما زادت هذه العوامل كلما زاد الطلب على النقود وقل على الاخرى[1].

الفرع الرابع: إستقلالية عرض النقود على الطلب على النقود

لقد جعل فريدمان المعادلة الخاصة بكمية النقود معادلة للطلب على النقود، وفصلها عن عرض النقود، لأنه لم يتعرض مطلقا لمصارف وأشكال إحداث الائتمان على أساسا أن ذلك يدخل في إطار عرض النقود وليس الطلب على النقود، وهذه نظرية تتعرض والنظرية الكنيزية التي عملت على عدم الفصل يبن عرض النقود والطلب عليه، كما أن "فريدمان" لم يفرق في دالة الطلب على النقود بين الطلب على النقود النشطة والنقود الخاملة، كما فعل كنيز، حيث إعتبر كلاهما نقود نشطة (عاملة)[2].

[1]– أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص121.

[2]– بلعزوز بن علي: مرجع سابق، ص 78.

خلاصة الفصل الأول:

إن مصطلح السياسة النقدية مركب من كلمتين الأولى سياسة وتعني التدابير، والثانية تعني النقود، تعددت تعريف السياسة النقدية الا أن التعريف الشامل لها هو أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو بالنقصان، لذا يجب أن يضمن كل تعريف للسياسة النقدية مجموعة من العناصر حتى يكون تعريف شامل لها.

مر تطور السياسة النقدية بعدة مراحل، فالأولى تبدأ مع بداية القرن العشرين والتي كانت فيها السياسة النقدية ينظر إليها على أنها محايدة لا تؤثر بأي صورة من الصور على النشاط الاقتصادي، أما المرحلة الثانية تزامنة مع ظهور الفكر الكينزي، والتي أصبحت فيها السياسة المالية ذات أهمية، أما المرحلة الثالثة التي تميزت فيها السياسة النقدية والنقود بأهمية كبيرة، من قبل النقدويين الذين إعتبرها أكثر فعالية، وحاول إثبات ذلك في المرحلة الرابعة وتأكيد تراجع أهمية السياسة المالية.

ترمي السياسة النقديةإلى تحقيق عدة أهداف والتي تسمى بالأهداف النهائية منها الإستقرار في مستوى الأسعار تحقيق معدل نمو عالي، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يستعمل البنك المركزي عدت أدوات منها الكيفية والنوعية التي تؤثر على بعض المتغيرات الاقتصادية، التي تهدف الى تحقيق مستوى اقتصادي مسطر.

وإن إنتقال أثار السياسة النقدية يكون عبر أربع قنوات تتمثل في قناة أسعار الفائدة، وقناة سعر الصرف، وقناة أسعار السندات، وقناة سعر الصرف.

وقد تطورت السياسة النقدية من خلال مختلف النظريات التي إهتمت بدراسة النقود هذه الأخيرة بإعتبارها محور عمل السياسة النقدية، فبدأ بالنظرية الكلاسيكية، ثم الكينزية مرورا بالنظرية النقدية المعاصرة، تركزت أهم أفكارها حول ما إذا كان للنقود تأثير على النشاط الإقتصادي، وعن كيفية هذا التأثير إن وجد.

الفصل الثاني:

ماهية برنامج الإنعاش

الاقتصادي

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية إحدي أهم المجالات السياسة الاقتصادية، التي تهدف إلي تحقيق العديد من الأهداف باستخدام مجموعة من الأدوات للتأثير على مجمل النشاط الاقتصادي وقد بينت التجارب خاصة فيما يخص حالة الكساد الذي حصل في السبعينيات عدم كفاية أحدي السياستين لوحدها في مزج السياستين المالية والنقدية لتحقيق الأهداف المنشودة .

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى مفاهيم السياسة المالية وأدواتها، وضرورة الترابط بين السياستين المالية والنقدية وهذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فسنتطرق إلي مفهوم برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر لنهوض بالتنمية الاقتصادية والوسائل المستعمل في سياسة الإنعاش، وكذلك الأهداف المسطر في هذا البرنامج وذلك في المبحث الثاني، أما في المبحث الثالث فسنخصصه إلي مضمون برنامج الإنعاش أي برنامج دعم الإنعاش من 2001 إلي 2004، ثم برنامج التكميلي لدعم النمو من 2005الي 2009 ثم برنامج تكميلي لسنة2010-2014.

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية وعلاقتها بسياسة النقدية

يتطلب دراسة السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي، منا دراسة مفهوم السياسة المالية والأدوات التي تستخدمها لتأثير علي مجمل النشاط الاقتصادي، وعلي ضرورة الترابط بين السياسة المالية والنقدية وفعالية كلا السياستين.

ومن أجل هذا سنسعى من خلال هذا المبحث للتطرق إلى مفهوم الساسة المالية في الفرع الأول، أما في الفرع الثاني إلى أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها، أما في الأخير سوف نتطرق إلي ضرورة الترابط بين السياستين المالية والنقدية وفعاليتهما.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

يمكن التعرف على مفهوم السياسة المالية من خلال التعاريف التالية :

التعريف الأول: السياسة المالية عبارة عن مجموعة التدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، ومعنى ذلك يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدابير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة[1].

التعريف الثاني: السياسة المالية هي استخدام أنشطة مالية في تنمية واستقرار الاقتصاد وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية، الضرائب، القروض العامة، الميزانية العامة، النفقات العامة.....الخ، ويجب أن تنسق وتدمج مع الضوابط النقدية والاقتصادية وضوابط الإسكان[2].

---

[1]–عبد المطلب عبد الحميد:"النظرية الاقتصادية التحليل الكلي والجزئي للمبادئ ، الدار الجامعة ، مصر،2001،ص 425.

[2]–السيد عطية عبد الواحد:"دور السياسة المالية في تحقيق التوزيع العادل للدخول،التنمية الاجتماعية"،النهضة العربية،مصر،1993،ص 22.

التعريف الثالث: تعرف السياسة المالية بأنها جزء من سياسة الدولة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وكذلك بتقرير مستوي ونمط إنفاق هذه الإيرادات ثم أن الحكومة عن طريق هذه السياسات تستطيع أن تأثر على مستوي الطلب الكلي في الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي[1].

- ومن خلال التعريفات السابقة نستطيع القول أنها تتفق على مفهوم السياسة المالية وبالتالي هي أداة الدولة للتأثير في نشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي تسعي لتحقيقها باستخدام ثلاث أدوات:

- النفقات العامة.
- الإيرادات العامة.
- الموازنة العامة.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

لسياسة المالية أهداف متعددة تسعي الدولة إلى تحقيقها عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة نذكر أهمها في النقاط التالية:

1-التخصص الأمثل للموارد المجتمعية: يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد تكون موارد محدودة ونافدة وأخرى متعددة تسعي الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية للمجتمع، وذلك عن طريق دور التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة.

2-التوزيع العادل للثروات والدخل: أن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواع السلع والخدمات، حيث يستخدم السياسات المالية وأدواتها من أجل توزيع

[1]-عبد العزيز فهمي هيكل:"موسوعة المصطلحات العربية"،دار النهضة العربية، مصر،1980 ،ص323

ثروات المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولى للثروة والتوزيع العادل للدخل.

3-تحقيق الإستقرار الاقتصادي: من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الإستقرار الاقتصادي لايعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، مستوى الأسعار في الأطوار الاقتصاد .

4- التوازن المالي: يقصد به أستخدام موارد الدولة على أحسن وجه ممكن.

5-التوازن العام: التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي "نفقات الأفراد الاستهلاكية والاستثمارية، بالإضافة إلى نفقات الحكومة"وبين مجموعة الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، واستخدام الدولة أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها:

- الضرائب.
- القروض.
- الإعانات[1].

[1]-اريا الله محمد:السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 3،2010-2011،ص.ص 3-4.

المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية

تضع الدولة العديد من البرامج والأهداف، وتتبع لتحقيق العديد من السياسات الاقتصادية أهمها السياسية النقدية والسياسة المالية، ولقد أثار مشكل استخدام السياستين جدلا كبيرا بين أنصار السياسة النقدية بزعامة ملتون فريدمان، وأنصار السياسة المالية بزعامة كينز أن هذا النقاش قد تجاوزه الزمن ثم الوصول إلى أن كلا السياستين مهم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأصبح النقاش الحديث عن كيفية التنسيق بينهما.

حيث تؤثر السياسة المالية في سوق الإنتاج عن طريق أدواتها الرئيسية التي تتمثل في الضرائب والإنفاق الحكومي، بينما يكون مجال تأثير السياسة النقدية هو سوق النقد وذلك عن طريق الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي المتمثلة في الإصدار النقدي الذي له أثر مباشر على عرض النقود، عمليات السوق المفتوحة، سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني[1].

وتعمل السياسة المالية والنقدية باستعمال أدواتهم على التأثير عن الطلب الكلي من خلال عدة قنوات، ففي حالة الإنفاق الحكومي تكون الزيادة في الإنفاق المباشر من خلال في النفقات الحكومة (G) والذي يمثل تغيير الناتج الداخلي الخام (PIB)، وفي حالة تخفيض معدلات الضرائب (T) تكون هناك زيادة في الإنفاق الكلي مصدرها الإنفاق الاستهلاكي نتيجة ارتفاع مستوي الدخل، أما في حالة تغير العرض النقدي(M) فهذا يؤدي إلى تغير معدل الفائدة (I) هذه الأخير الذي يؤثر على حجم الاستثمار[2].

ونظرا لمدى فعالية السياستين وإثرهما على الاقتصاد فإن التنسيق بينهما يصبح ضروريا لأنهما يمكن أن تتعارضا مع بعضهما بصورة تضعفهما معا.

---

[1] سمير حسون ، الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، لبنان ، 2004، ص 112

[2] –ضياء مجيد :"اقتصاديات النقود والبنوك"،مؤسسة شباب الجامعة،مصر،2005،ص،199.

مما يؤثر سلبا علي تحقيق الأهداف المتوخاة .

فمن الأفضل أن تكون السياستين النقدية والمالية تسيران في نفس الاتجاه و تكملان بعضهما نظرا للاختلاف بين طبيعة كل منهما والذي يمكن حصره في **النقاط التالية** :[1]

1-عمليات السياسة المالية تكون واسعة النطاق خاصة فيما يخص التأثير على المداخل بينما تكون عمليات السياسة النقدية محدودة لأنها تركز بصورة أسياسية على القطاع المالي المصرفي، فعملية التنسيق بين هاذين النوعيين من العمليات يحقق فعالية أكبر للسياسية الاقتصادية الكلية.

2- تعتبر السياسة المالية بطيئة لأسباب قانونية ودستورية، تتمثل في التصويت عليها من طرف البرلمان وهذا يأخذ وقت طويل نوع ما، في حين تكون الإجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبيا، ويمكن تغييرها في وقت قصير وذلك عن طريق أحداث تغيرات في معدل إعاة الخصم أسعار الفائدة أو نسب الاحتياطي القانوني.

3-تميل السياسة المالية بصفة إلى تشجيع التوسع الاقتصادي في حين قد تكون أقل قدرة على مواجهة موجات التضخم، أما السياسة النقدية فهي تؤدي دورا فعالا فيما يخص الاتجاهات التضخمية من خلال التأثير على الائتمان المصرفي .

وقد بينت التجارب خاصة فيما يخص حالة الكساد الذي حصل في السبعينات في الدول الصناعية عدم قدرة إحدى السياستين لوحدها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي، والخروج من الأزمات بل يجب مزج السياستين لتحقيق الأهداف المنشودة، وذلك طبعا من خلال أدواتها خاصة أدوات السياسة النقدية والتي سنستعرض لها في المبحث الموالي.

[1] عبد المنعم السيد علي،نزار سعد الدين العيسي:النقود والمصاريف والأسواق المالية،دار حامد للنشر والتوزيع ،الاردن،2004،ص 383.

المبحث الثاني: مفهوم برنامج الإنعاش الاقتصادي

عرفت الجزائر منذ الاستقلال مخططات كثيرة على طريق التنمية تمثلت في برامج ومخططات عملاقة أنفقت فيها الدولة إمكانيات ومبالغ ضخمة، كان آخرها برنامج الإنعاش الاقتصادي من سنة2001الى غاية سنة2014، الذي خصصت له الدولة مليار دولارات وكانت تسعى من خلاله إلى تدارك التأخر في التنمية في كل مجالاتها وقطاعاتها والوصول إلى معدلات مرتفعة في النمو.

فسنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف برنامج الإنعاش في المطلب الأول، ثم وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي في المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث فسوف نتطرق إلى أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف برنامج الإنعاش الاقتصادي

التعريف الأول: هو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفر لمناصب العمل، وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشئات القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، ومن ثم فان هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة والمساهمة في دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية[1].

التعريف الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي هو سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في برنامج استثمارات عمومية خلال الفترة2010الى غاية 2014 من خلال ثلاثة مخططات.

ومن التعاريف السابقة نستنتج **أن** برامج الإنعاش الاقتصادي هي عبارة عن مشاريع استثمارية تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية.

[1]–حاكمي بوحفص:" الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر،العدد السابع،ص 15.

المطلب الثاني: وسائل تطبيق سياسة الإنعاش

للقيام بهذه السياسة تستعمل الدولة عدة وحدات أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معا فسوف نتطرق لكل منهما في فرع .

الفرع الأول : سياسة الإنعاش بواسطة الطلب

عن طريق استخدام وحدة أو أكثر من الوسائل التالية :

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد، منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة ...الخ، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع وغيرها من أنواع التحولات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيز للطلب، وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين الأفراد في المجتمع، فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية.

(مع نظم الضرائب التصاعدية مثلا، والتي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه) .

- الإنفاق العمومي الكلي (الإستهلاكي والإشهاري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات .
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة لاسيما في مجال (البنية التحتية) تحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ، ومن ثم تحفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه [1] .

[1] ـ محمد مسعي ، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ، مجلة الباحث العدد 10،2012، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة الجزائر، ص 148

الفرع الثاني: سياسة الإنعاش بواسطة العرض

التي تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل تكلفة وأكثر جاذبية، فإن تدخل الدولة (غير مباشر) يمول في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما :

أ. تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة، مما يشجع على الاستثمار الخاص.

ب. القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها، مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج تكوين مهني والجامعي وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيا الجديدة ...الخ ، حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى توفيرات خارجية يجب أن لا تؤدي الزيادة في هذا الإنتاج إلى زيادة قوية في الإستيراد، وهو أيضا ما يؤدي إلى تدهور رصيد الميزان التجاري .

كما أنه يجب أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو أيضا ما يؤدي إلى تدهور رصيد الميزان التجاري .

ويمكن إختصار كل ذلك بالقول أن سياسة الإنعاش تكون فعالة إن كان الناتج المحلي الخام الفعلي بدون تضخم كبير وبدون عجز خارجي هام يقترب كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل [1].

المطلب الثالث : أهداف برامج الإنعاش الاقتصادي

تجد هذه السياسة لها أصلا في النظرية الاقتصادية من خلال النظرية الكينزية، التي تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام سياسة الميزانية لتفعيل وتنشيط الطلب الكلي الفعال وتحريك إقتصاد ما في حالة ركود عن طريق الزيادة في

[1] ـ محمد موسعي ، مرجع سابق ص149

الإنفاق الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثمار قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة[1].

تتمثل أهداف سياسة برامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي :

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيم المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة .
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية [2] .
- إن المتأمل في هذه الأهداف يدرك بأن طموحات الحكومة كانت كبيرة ونظرتها للتنمية كانت واسعة وشاملة غير أن النتائج في الواقع كانت أقل بكثير من النتائج المسطرة.

[1]– عماري عمار، محمادي وليد ، تقيم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها علي التشغيل و الإستثمار والنمو الإقتصادي ، جامعة سطيف الجزائر، 12/11 مارس 2013 ، ص 4

[2]–مخلوفي عبد السلام ، مرجع السابق ، ص 3

المبحث الثالث: مضمون برامج الإنعاش الاقتصادي

إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة،التي تتمثل في برامج الإنعاش الإقتصادي خلال فترة 2010 – 2014 .

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهو المتمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركز على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية .

سطر برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فأما الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن لا يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحي ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة.

لاسيما المحلية منها، رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين ترقية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية وهي:

– مكافح الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق توازن جهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.
– إن برنامج التعديل المطبق من اجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى أدت إلى تقليص المعدل .
– تحسين مستوى معيشة السكان ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من اجل تمكين المؤسسة الجزائرية إن تصبح مصدر رئيسي للثروة.

– هكذا فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنه بدون تحضير فضاء اقتصادي، ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها ودون تعبئة الإدخار المحلي ودون إنشاء القدرة الشرائية، فإن إقامة إستراتيجية الإنعاش القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير وإصلاح هياكل الاقتصاد الوطني، قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك اقتصادي على المستوى الجغرافي والاجتماعي وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح آثار التفكيك وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل.

– ومن هذا يجب أن تسمح الاستراتيجي المعتمدة بانطلاق النمو والحفاظ عليه بصفة مستديمة حيث إعتمدت الحكومة على تحقيق النمو للناتج الدخلي الخام الحقيقي وبوتيرة سنوية بأكثر من 5% من أجل تقليص البطالة والفقر، وخلق ما يقارب بـ: 3350 منصب شغل خلال فترة2001 2004.

– وتقوم هذه لاستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي ستخصص مداخيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد ، وتقليص نسبة البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب [1] .

ويرتكز **برنامج الإنعاش على المحاور التالية :**

- إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات .
- تظهر محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها .
- سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية .

ويقوم منهج الحكومة على الفرضية القائلة : بعد إسترجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى وتجمع المواد الكافية يتعين على الجزائر الشروع في إنتهاج سياسة النفقات حيث تسمح بدعم النمو الاقتصادي عبر كامل التراب الوطني، والحصول على طلب كاف على المستوى

[1] صالحي نجية ، مخناش فتيحة، تقيم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها علي التشغيل و الاستثمار و نمو الاقتصادي،جامعة سطيف الجزائر ، 12/11 مارس 2013، ص.ص.3 4 5

الوطني، وعندئذ تجدر الإشارة إلى الأخطار المترتبة عن مثل هذا الخيار المتعلق بالنمو والناجمة عن الطلب الذي قد تكون له عواقب وخيمة، وتتمثل أخطارها في اللجوء الى الاستيراد لتلبية الطلب .

وبالتالي فإن المشاريع الواجب إدراجها في البرنامج عليها أن تشجع قدر الإمكان لإستعمال المنتجات المحلية، وتشجيع اليد العاملة المحلية .

المخطط الثلاثي 2001-2004:

يسمى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار ليصبح في نهاية الفترة 1.216 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 16 مليار دوار أمريكي بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمشاريع سابقة .

المخطط الخماسي الأول 2005-2009:

يسمى البرنامج التكميلي لدعم النمو خصصت له مبالغ مالية أولية 8.705 مليار دينار جزائري، أي 114 مليار دولار أمريكي لتصبح في نهاية لفترة 9.680 مليار دينار جزائري، أي حوالي 130 مليار دولار أمريكي بعد إضافة عمليات إعادة تقييم للمشاريع الجديدة الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

المخطط الخماسي الثاني 2010-2014 :

يسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21.214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي.

ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الاستثمار والنمو من جديد وإستدار التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات[1].

وتعتمد سياسة الإنعاش الاقتصادي سواء في جانبها المتعلق بالطلب وتحفيز العرض، مثل منح البطالة، والمساعدات الاجتماعية الأخرى، التي سنتطرق إليها في المبحث الثاني.

إن المصادقة على برنامج دعم الإنعاش الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج، منها ما يفوق نسبة 74 % تندرج في إطار الدفع للسنتين الأوليتين من تطبيق البرنامج ، حيث تستند إلى التشخيص الذي عرفته الحكومة والذي عرفته وضعية البلاد والتي تتميز بما يلي [2] :

- مؤشرات جيدة في مجال الاقتصاد الكلي .
- نسبة نمو غير كافية.
- ظروف اجتماعية صعبة بالنسبة للسكان.
- إن نسبة 3.2 % من معدل النمو للناتج المحلي العام الحقيقي خلال فترة (1995-2000) تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الإجتماعية والظروف المعيشية [3] .
- وقد واكب ضعف نسبة النمو الناجم أساسا عن ركود الاستثمارات وضعف إنتاجية جهاز الإنتاج، إنتشار نشاطات غير رسمية ونشاطات المضاربة بشكل أوسع ومتزايد .
- إن النتائج التي حققها الإقتصاد الكلي لتسمح بالإستجابة للتطلعات الشرعية للمواطنين الجزائريين التي تتمثل في رفع مستوى المعيشة وشغل مناصب عمل دائم والأمن الاقتصادي ولا بتوفير كافة الظروف لوضع منهج للاستثمار وإنشاء الثروات .

[1]- مخلوف عبد السلام، رئيس مجلس العلمي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجائر.

– فقد بات لهذا الركود تأثير سلبي على دخل الأسر، أدى إلى تدهور قدراتها الشرائية وظروف معيشتها، مما فتح المجال إلى إنتشار الفقر واتساع الفوارق الاجتماعية .

يمتد برنامج الإنتعاش على فترة تنطلق من سنة 2001 إلى سنة 2004، ويتمحور حول الأنشطة الإقتصادية.

– المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وستجد هذه المواد دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات .

– ان هذا البرنامج الذي يتضمن قدر ماليا قدره 525 مليار دج يتوزع حسب المقومات الآتية والمدرجة في الجدول التالي :

الجدول رقم(1.2): عرض مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)

طبيعة الأعمال	رخص البرامج بمليار دج					مجموع رخص البرامج
	2001	2002	2003	2004	2004/2001	
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	–	–	45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	77.8	37.6	2.0	210.4	40.7
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر:تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2001 ، ص123.

تهدف العمليات التي يجب تنفيذها إلى ضمان انطلاق النمو الاقتصادي من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى .

المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 – 2004 .

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من **الأهداف** :

- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة :**

حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أما الأزمة الاقتصادية أثرت سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل إزدهار الإقتصاد الوطني .

- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:**

وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي الأمني أو التعليمي .

- **تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية :**

وذلك راجع للدور الذي يلعبه كل من الموارد البشرية والبنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إن تعتبر الموارد البشرية من أهمها الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي اذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والإستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنية التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم انتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج .

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي**

يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف سابقة الذكر .

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد اقراره برنامجين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج ، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج ، وعليه المجموع النهائي لقيمته يصبح 2705 مليار دج [1].

يشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه **أربعة محاور رئيسية كبرى** كما يلي :

1- تحسين ظروف معيشة السكان 45.5 %

2- دعم التنمية الاقتصادية 40.5 %

3- تطوير الخدمة العمومية 4.8 %

4- تطوير تكنولوجيا الإتصال 1.1 %

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبات الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي :

- **تحسين ظروف معيشة السكان** :يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النخبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو 45.5 %(1908.5 مليار دج)، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف المعيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الإقتصادي من خلال انعكاساته على أداة عنصر العمل ومن ثم علي حركية النشاط الاقتصادي.

[1] المصدر ، صالحي نجية ، مخناش فتيحة ، مرجع سابق، ص 6

ووزعت هذه الحصة علي عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها للقطاع السكن"55 مليار دج"، ويليه قطاع التربية الوطنية " 200 مليار دج"، في شكل إنشاء المزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية،ثم يأتي قطاع التعليم العالي"141 مليار دج"، لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي علي مستوي الجامعة الجزائرية.

- **تطوير المنشآت الأساسية:**

إحتل المرتبة الثانية بنسبة 40% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليه الدولة لقطاع النـي التحية والمنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة"1703.1مليار دج" علي أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

لنقل"700 مليار دج"، الأشغال العمومية "600 مليار دج"، يلاحظ بان قطاع النقل يتصدر قائمة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية فلا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن القطاع النقل في هذا البرنامج.

- **دعم التنمية الاقتصادية:**

يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية وهي:

- **الفلاحة والتنمية الريفية:**

حيث خصص له قيمه 300 مليار دج وهو بذلك يعكس القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.

الصناعة:

حيث خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية، وكذا تطوير الملكية الصناعية.

- **ترقية الاستثمار:**

حيث خصص ما يقارب 4.5 مليار دج، قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

- **الصيد البحري:**

حيث خصص له قيمة 12 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:**

اذا أنه ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إزدهار النشاط الاقتصادي، من خلال المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري خصصت الدولة لها قيمة 4 مليار دج.

- **تطوير الخدمات العمومية وتحديثها**

الهدف من ذلك هو تخصيص الخدمة العمومية وجعلها في مستوي التطلعات و التطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هدا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرة بها الجزائر في فترة التسعينات وخصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة علي القطاعات التالية [1].

أ- **البريد والتكنولوجيا الإعلام والاتصال:** حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة محطة أرضية.

[1]ـ ناصر مراد ، الإستثمارات في رأس المال الفكري ، مدخل لتحقيق التنمية الإقتصادية في الدول العربية ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 10 ، مارس 2008 ، مركز البصيرة والإستشارات والخدمات التعليمية ، الجزائر ، ص ص 73، 84 .

ب-**العدالة:** حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و 54 مؤسسة عقابية.

ت-**الداخلية:** والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية

ث-**التجارة:** إذ انه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف وإنجاز مخابر المراقبة النوعية، إقتناء تجهيزات مراقبة نوعية إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود .

ج- **المالية :** حيث يهدف إلى تحديث وعصرنه الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب

المطلب الثالث : برنامج التنمية الخماسي 2010 ، 2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الأعمال الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت ذاك كما سبق ذكره سابقا، وتواصلت هذه الدينامكية هذه ببرنامج فترة 2004 – 2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب وبذلك بلغت تكلفة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب ب 17.50 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز .

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21.214 مليار دج، أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما :

1- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج، وما يعادل 130 مليار دج .

2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج ما يعادل ب 156 مليار دولار .

يخصص برنامج 2010 – 2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال :

- ما يقارب 300 مليار دج لتهيئة الإقليم .
- ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل .

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج، لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال :

- أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية .
- ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل الى 300 مليار دج لنفس الغرض .
- تعبئة التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية .

تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل الى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرفها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي ، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في انشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة .

- وما يقارب 5.000 منشأة للتربية الوطنية منها 1000 إكمالية، و 850 ثانوية و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي، و 400.000 مكان إيواء للطلبة، وأكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهنيين .

- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين .

- مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014 .

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 22.000 سكن ريفي بالكهرباء .

- تحسين التزويد بالمياه للشرب على الخصوص من خلال انجاز 35 سد و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري انجازها .

- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجه للشبيبة والرياضة منها 80 ملعب و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار الشباب .

- وكذا برامج الاستثمارات العمومية ما يقارب ب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص .

- أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ .

- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكة الحديدية وتحسين النقل الحضري على الخصوص ، تجهيز 14 مدينة بالتراموي ، وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات .

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية [1].

وعليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2010-2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أي خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار الذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويجمع خبراء الأقتصاد أن مبلغ الالتزامات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال هذا البرنامج يترجم إدارة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

[1]ـ برنامج التنمية الخماسي 2010 -2014 ، الجزائر ، مأخوذ من الموقع اجتماع مجلس الوزراء : www.algeri one .mbassy.kvwoit.com
بتاريخ 2015/04/04 على الساعة 12.43 .

خلاصة الفصل الثاني :

تعتبر السياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة .

ومن خلال ما سبق نستنتج عدم كفاية السياسة المالية لوحدها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي لأن كلتا السياستين المالية والنقدية مهمتان في النشاط الاقتصادي، ولقد حققت البعض منها من الجهد لتحقيق تلك الأهداف المسطر لنهوض بتنمية الاقتصادية، وتعد الجزائر من ضمن البلدان التي سعت إلى انتهاج سياسة الإنعاش الاقتصادي الذي يعتبر سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في برامج استثمارات عمومية خلال فترة 2001-2014 ولتطبيق هذه السياسة يجب إستخدام عدة وسائل من بينها تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح وبالتالي تحفيز الطلب إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل تكلفة وأكثر جاذبية ولتحقيق هذه السياسة رصدت له الحكومة مبالغ مالية هامة والمتمثل في :

1- المخطط الثلاثي 2001-2004 الذي خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دج .

2- البرنامج التكميلي (المخطط الخماسي الأول 2005-2009) الذي قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.750 مليار دولار أمريكي وفي نهاية قدره 9.680 مليار دج أما المخطط الخماسي الثاني 2010-2014 فخصص له مبلغ مالي قدره 21.214 مليار دج وقد برزت السلطات العمومية إنتاجها لسياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الإقتصادية، المالية و السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.

الفصل الثالث:

تطور السياسة النقدية وما مدى تحقق أهدافها في ظل برنامج الإنعاش .

تمهيد:

يحتل البنك المركزي الصدارة في النظام المالي لأي بلد، إذ يعتبر أهم مؤسسة اقتصادية يشرف على شؤون النقد باعتباره مالكا لقوة الإصدار النقدي، ومسؤوليته لحماية استقرار العملة المحلية، إلى جانب مسؤولية تنفيذ السياسة النقدية التي يراه ملائمة للوضع الاقتصادي للبلد تماشيا مع أهداف السياسة الاقتصادية المراد تحقيقها.

وبناء على ذلك نتناول في هذا الفصل تحليلا مفصلا على مسار السياسة النقدية في الجزائر والأدوات المستخدمة في إدارة السياسة النقدية في الجزائر، وكذلك الأهداف التي تعمل على تحقيقها وسنتطرق إلى تعديلات قانون النقد والقرض هذا سيتم في المبحث الأول أما المبحث الثاني يتناول تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي، أما المبحث الثالث يتناول تطور السياسة النقدية في الجزائر مع تحليلا مفصلا لبعض المؤشرات النقدية وأثر السياسة النقدية عليها.

المبحث الأول: تطور السياسة النقدية وأدواتها في الجزائر.

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر عبر عدة مراحل، مستخدمة عدة أدوات، فسوف نتطرق في المطلب الأول إلى مراحل تطور السياسة النقدية في الجزائر، أما المطلب الثاني سيتم إبراز أدواتها، أما في المطلب الثالث أهم تعديلات قانون النقد والقرض.

المطلب الأول: تطورالسياسة النقدية في الجزائر

مر تطور السياسة النقدية في الجزائر عبر ثلاث مراحل هي كالتالي:

المرحلة الأولى: السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة(62-78)

تميزت هذه المرحلة بضعف الطلب على القروض المصرفية نتيجة لغياب مشاريع إستثمارية حيث لم تكن هناك حاجة كبيرة إلى مراقبة العرض النقدي، وينطبق هذا حتى إلى سنة 1969، وتبنت الجزائر اختيارات اقتصادية وهو نمط التسيير المخطط مركزيا، حيث أبعدت الظاهرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي، ولقد طبق هذا النموذج في الاقتصاد الذي يمنح الأولوية للقرض المصرفي كمصدر أساسي في تمويل النشاط الاقتصاد أو بما يسمى اقتصاد الاستدانة.

وبصفة عامة يتميز هذا الإقتصاد بالخصائص التالية:

- يشكل القرض المصرفي النمط الرئيسي لتمويل النشاط الإنتاجي وذلك لضعف معدل التمويل الذاتي للمؤسسات وضيق أو إنعدام السوق المالية ولهذا فهي تلجأ كلية إلى القرض.

- يعمل النظام المصرفي تحت سلطة البنك المركزي، حيث تلجأ البنوك بصفة دائمة إلى إعادة التمويل من البنك المركزي الذي لا يستطيع أن يمدها بذلك دون النظر إلى مستوى النشاط الاقتصادي، ويعتبر تدخل البنك المركزي مقيدا في اقتصاد الاستدانة.

- تكون المؤسسات مدينة لدى البنوك، والبنوك مدينة لدى البنك المركزي.

- يكون الإنشاء النقدي نموه داخليا، وحسب هذا الاتجاه فإن المقابلات الرئيسية للإصدار النقدي هي القرض المطلوب من الأعوان لتحقيق مستوى معين من النشاط في القطاع الحقيقي.

- تكون معدلات الفائدة المطبقة معدلات إدارية.

يشكل تأطير القرض النمط الرئيسي في ضبط النشاط النقدي للبنوك التجارية في اقتصاديات الاستدانة، كما أن الضبط النقدي يخضع ببساطة إلى تحد يد كمية القرض[1].

ومنه فإن السياسة النقدية في هذه الاقتصاديات هي سياسة ائتمانية، لأن النظام المالي يستجيب إلى ضرورة ضمان تمويل المؤسسات من خلال القرض، والأداة المميزة لمراقبة الكتلة النقدية هي أيضا القرض.

ومنذ إصدار قانون المالية لسنة 1966 الذي ألغى السقف أو الحد الأقصى لتسبيقات البنك المركزي للخزينة العامة، وكان تمويل عجز الميزانية يتم آليا من طرف البنك المركزي في شكل تسبيقات وحساب بريدي جاري دائم، ومن طرف البنوك التجارية عن طريق الاكتتاب الإجباري (بنسبة 5% من الودائع) لسندات الخزينة، ونتج عن هذا دين كبير للخزينة العمومية تجاه الجهاز المصرفي، وهو ما ذكرناه في صفات اقتصاد الاستدانة، ولقد بلغ هذا الدين في نهاية عام 1989، حوالي 110 مليار دينار تجاه البنك المركزي، و10 مليارات دينار تجاه البنوك التجارية، وهو مبلغ يشكل ما يقارب 50% من الدين العمومي المحلي في ذلك التاريخ.

[1]- كريم جودي ، السياسة النقدية في الجزائر، بحث مقدم للحلقة الدراسية حول السياسات النقدية في الدول العربية، 4-9/ماي 1996، أبو ظبي، ص300.

ومن هنا بدأ إخضاع النقد لسياسة الميزانية ولا نقول السياسة النقدية لأنه من المبكر أن نتكلم عنها، وقد انتقلت سلطة تسيير النقد والقرض إلى وزارة المالية، وأصبح ذلك مؤكدا في قانون المالية 1971الذي أعيد فيه تنظيم دوائر التمويل وكان اهتمام الدولة ينصب على تمويل الاستثمارات العامة المخططة، والذي حدد ثلاثة أنماط لتمويل الاستمارات المخططة من بينها إعادة الخصم الآلي للقرض متوسط المدى لدى البنك المركزي، وكان دور البنوك التجارية في توزيع مختلف الموارد المالية المتاحة على المؤسسات العمومية الموجودة وفقا لقائمة تقدمها وزارة المالية، وقد بدأ في تطبيق آلية إعادة الخصم انطلاقا من 01 جانفي 1972 إلى 1986 وكان يساوي 2,75% وهذا المعدل لا يشجع الادخار، وهذا يبرر عدم تحفيز البنوك في جلب الموارد المالية، وإنما كانت البنوك تتجه بطريقة مباشرة وبسيطة إلى إعادة الخصم بطريقة آلية لدى البنك المركزي، وقد كرس الإصلاح المالي لسنة 1971 سيطرة التخطيط الكمي الذي وضع الأولوية للقطاع الحقيقي وإخضاع الظواهر النقدية له.

المرحلة الثانية: السياسة النقدية خلال فترة (82- 89)

بدأت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات، حيث تمت إعادة هيكلة حوالي 102 مؤسسة عمومية في سنة 1983 لتصبح 400 مؤسسة مع اعتماد نظام القرارات اللامركزية بدلا من القرارات المركزية الذي كان في السابق، ولم يقتصر هذا الإصلاح على القطاع الحقيقي، بل تعداه إلى القطاع المصرفي والنقدي، فقد أعيدت هيكلة القطاع المصرفي في هذه الفترة بإنشاء مصرفين جديدين هما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 وبنك التنمية المحلية 1985، لكن هذا لم يقدم إجراءات جديدة في مجال السياسة النقدية.

أما في سنة 1986 فقد صدر قانون مصرفي جديد يعتبر من القوانين الهامة في الإصلاحات المصرفية حيث وضح مهام البنك المركزي والبنوك التجارية وقد أشار في الفقرة

6 من المادة 19 من قانون 86 إلى أن يتولى البنك المركزي على الخصوص تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض، وبالفعل فابتداء من سنة 1986 انتقل معدل إعادة الخصم من 2,75% إلى 5% أي ظل ثابتا حوالي 15 سنة أي إلى غاية أكتوبر 1986 معبرا عن تحولات جديدة في إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي، وقد مكن البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي منذ 1987، وهكذا أصبح تحديد مستوى القروض المصرفية لا يعود لاحتياجات المؤسسات وإنما يخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي والتوازنات البنكية، وفي مايو 1989 عدلت أسعار الفائدة برفع مستواها الاسمي وهذا أيضا تطور آخر في تحريك معدلات الفائدة لرفع مستوى الادخار، كما أدخلت مرونة في هيكل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك لتنشأ في جوان من نفس السنة السوق النقدية، وجرى توسيع هذه السوق إلى مؤسسات مالية غير مصرفية مثل شركات التأمين.

كما نتابع الإصلاح المصرفي عندما صدرت النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات بما فيها البنوك، حيث أدخلت عليها تعديلات لتسيير البنوك حسب المعايير الاقتصادية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المردودية كما ألغي التوطين المصرفي الوحيد كما تم خروج الخزينة العامة عن دائرة التمويل و تركت مهمة الوساطة المالية للبنوك، ولكن رغم هذا كله لا يزال التسيير النقدي جامدا أو قاصرا ولا يحمل هذا الإصلاح دلالات كبيرة في إدارة السياسة النقدية، إلا أنها مرحلة هامة في تطوير السياسة النقدية وبروز قواعد جديدة ليترك التسيير النقدي للنظام المصرفي فقط.

المرحلة الثالثة: السياسة النقدية انطلاقا من 1990.

لم تعرف أدوات السياسة النقدية وأهدافها إلا بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 حيث منح الاستقلالية الحقيقية للنظام المصرفي، ومنح وظيفة الوساطة المالية للبنوك كما بين دور النقد والسياسة النقدية وبذلك خرج النظام المصرفي عن كل التدخلات الإدارية في القرارات المصرفية، ومنح البنك المركزي كل الصلاحيات في إدارة النقد والقروض في ظل استقلالية موسعة كما توضحت العلاقة بينه وبين البنوك التجارية، كما بين هذا القانون علاقة البنك المركزي وبالخزينة العمومية ووضع قيودا زمنية وكمية على التسبيقات الممنوحة لها من البنك المركزي، وهكذا تم الفصل بين الدائرة المالية والدائرة النقدية من خلال ما يلي:

1- وضع سقف أو حد أقصى لتسبيقات البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية ومع تحديد زمني واسترجاعها إجباريا خلال كل سنة.

2 – إرجاع ديون الخزينة المتراكمة تجاه البنك المركزي. وفق جدول مدته 15 سنة إنطلاقا من 1990

3 – إلغاء الاكتتاب الإجباري في سندات الخزينة من قبل البنوك التجارية.

4 – خروج الخزينة من دائرة الائتمان وعودة الوظائف التقليدية إلى البنك التجاري.

وقد أسس هذا القانون (10/90) سلطة نقدية تتمتع بالاستقلالية التامة في إعداد السياسة النقدية، ويمكن القول أن قانون النقد والقرض يعتبر بداية لعمل السياسة النقدية لتحقيق الأهداف العامة.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر و أهدافها

للوصول إلى أهداف السياسة النقدية، يجب تطبيق عدة أدوات من بينها.

الفرع الأول: أدوات السياسية النقدية في الجزائر

من أجل إدارة منسقة للسياسة النقدية، يتوفر لدى بنك الجزائر عدة أدوات منها ما يتم في إطار السوق النقدي كنظام الأمانة، مناقصات القروض والسوق المفتوحة بالإضافة استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض، ومنها ما يتم خارج السوق النقدية كإعادة الخصم، والاحتياطات الإجبارية.

1 –عمليات بنك الجزائر في إطار السوق النقدية

لقد تطورت السوق النقدية حسب قانون النقد والقرض، حيث أعيد تنظيمها من طرف بنك الجزائر في إطار أداة السوق المفتوحة، التي تتمثل في بيع وشراء على الخصوص السندات التي مدة استحقاقها ستة أشهر وبسندات خاصة يمكن قبولها للخصك أو لمنح القروض، ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو لصالح الجماعة المصدرة للسندات، ولا يجوز في أي وقت كان أن يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجريها بنك الجزائر على السندات العامة 20% من العمليات العامة للدولة في ميزانية السنة المالية السابقة[1].

وعلى أثر إشراف بنك الجزائر على هذه السوق النقدية التي تتعامل بالائتمان قصير الأجل (من يوم إلى سنتين)، تستفيد البنوك من الودائع والأموال للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وهذه السوق وسيلة يلجأ إليها بنك الجزائر، وذلك ما يجعل معدلات إعادة

3 ـ بوتيارة عنتر ،مرجع سابق ص 84

الخصم أقل من معدلات الفائدة داخل السوق، وذلك لتنشيط البنوك في جمع الإيرادات والتخفيض من العجز في تمويل التنمية الاقتصادية.

أما نظام الأمانة فهي عملية تمكن البنك المقرض من الحصول على تسبيقات في الخزينة مقابل التنازل المؤقت على الأوراق العمومية والخاصة خلال مرحلة القرض فقط، أي بيع مقابل فائدة، والالتزام بإعادة شراء في الآجال المتفق عليها، كما يلتزم البنك المقرض بإرجاع السند للمقترض، ويقوم البنك بهذه العملية منذ شهر ماي 1989، مع تطبيق معدل تدخل للمنح بمعدل أربعة وعشرون ساعة وسبعة أيام، فمثلا تكون عملية الأمانة بين بنكين (أ) و (ب)، يدخل البنك (أ) كمقرض إلى السوق النقدية فيقابله بنك (ب) كمقرض للأموال (أي يمنح الأموال للبنك) مقابل ضمان بأوراق ديون البنك (أ) مع توقيع المكان، وفي هذه الحالة نقول أن البنك (أ) منح السند كأمانة لمدة مؤقتة، والبنك (ب) أخذ السندات كأمانة.

بالإضافة إلى أداة السوق المفتوحة ونظام الأمانة في إطار السوق النقدية يمكن لبنك الجزائر التدخل بواسطة القروض قصيرة الأجل والتي مدة استحقاقها ستة (6) أشهروقروض موسمية مدتها لا تتعدى سنة واحدة، بالإضافة إلى القروض متوسطة الأجل، والمتعلقة بتطوير الإنتاج والتجارة الخارجية وبناء السكن، واستخدام تقنية عرض القروض للمناقصة ابتداء من 1994، وتدخل بنك الجزائر في إعادة التمويل عن طريق التسليف على الحساب.

الجدول رقم (3- 1): معدلات إعادة التمويل في إطار السوق النقدية في الجزائر للفترة (2001، 2013)

السنوات	المعدل المستهدف لنظام الأمانات لمدة 24 سا	المعدل المستهدف لمناقصات القروض	استرجاع السيولة لمدة 7 أيام	استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر
2001	8.75	8.25	-	-
2002	8.75	8.25	2.75	-
2003	4.5	8.25	1.75	-
2004	4.5	4.5	0.75	-
2005	4.5	4.5	1.25	1.9
2006	4.5	-	1.25	2
2007	-	-	1.75	2.5
2008	-	-	1.25	2
2009	-	-	1.25	2
2010	-	-	1.25	2
2011	-	-	0.75	1.25
2012	-	-	0.75	1.25
2013	-	-	0.75	1.25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بينات بنك الجزائر، بتاريخ 2015/04/23.

يبين الجدول الإجراءات التمويلية التي يستعملها بنك الجزائر لتمويل البنوك التجارية عن طريق السوق النقدية من خلال نظام الأمانة ومناقصات القروض المستهدفة وكذلك استرجاع السيولة، وما نلاحظه من خلال الجدول أن معدلات المستهدفة متناقضة، ثم أخذت معدلات ثابتة إلى غاية 2006 بالنسبة للمعدلات المستهدفة لنظام الأمانات ومناقصات

القروض، والسبب يعود في استخدام بنك الجزائر أدوات أخرى في إدارة السياسة النقدية وخاصة معدلات استرجاع السيولة في السنوات الأخيرة وهو ما نلاحظه من خلال الجدول وذلك لارتفاع فائض السيولة الكبيرة التي ميزت البنوك خلال سنوات 2003-2004.

هذا المعدل المرتفع للسيولة في البنوك وغياب السيولة لدى بنك الجزائر، جعل الجزائر تستخدم أداة غير مباشرة وهي نداءات القروض (المناقصات السلبية لثلاث أشهر) في أوت 2005.

2- الاحتياطي القانوني (الاجباري)

الوسيلة الأخرى التي يمكن لبنك الجزائر أن يستخدمها للتأثير على النشاط الاقتصادي في المجتمع هي نسبة الاحتياطي المطلوب قانونا، ونسبة الاحتياطي القانوني هي النسبة المئوية من السيولة التي يفرضها بنك الجزائر على البنوك التجارية للاحتياط بها في خزائنها، والتي لا تتعدى 27% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، إلا أنه يجوز لبنك الجزائر أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانونيا، وكل نقص في الاحتياط القانوني (المطلوب) يخضع للبنوك والمؤسسات المالية لغرامة مالية تساوي 01% من المبلغ الناقص ويستوفي بنك الجزائر هذه الغرامة التي تخضع للمادة 50 من قانون النقد والقرض[1].

[1]ـ دريش رشيد، إستراتيجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2007، ص 52.

الجدول (3 – 2): تطور معدل الاحتياطي القانوني في بنك الجزائر للفترة (2001-2014)

السنوات	2001	2002	2003-2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013		2014
معدل الاحتياطي القانوني	4.25	6.25	6.5	6.5	8	8	9	11	4 أشهر	باقي سنة	12
									11	12	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات بنك الجزائر، بتاريخ 2015/04/23

نلاحظ من خلال الجدول أن الاحتياطي القانوني شهد تطورا هاما خلال المرحلة (2001-2014)، وذلك يعكس رغبة بنك الجزائر في جعلها أداة هامة للتحكم في الكتلة النقدية، حيث يمكنه أن يرفعها في حالة حدوث تيارت تضخمية، كما يمكنه أن يقوم بتخفيضها في حالة ظهور أي بوادر الانكماش.

3 –معدل إعادة الخصم:

يمكن أن يحدث توسعا أو انكماشا في عرض أو الطلب على النقود باستخدام وسيلة أخرى، وهي نسبة إعادة الخصم، فرفع بنك الجزائر من نسبة إعادة الخصم يؤدي إلى ارتفاع تكاليف القروض والذي بدوره يخفض من الطلب على القروض والعكس صحيح، وتبين لنا أن بنك الجزائر ركز على معدلات إعادة الخصم في توجيه السياسة الائتمانية خلال المرحلة السابقة ومرحلة الدراسة وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (3-3): معدلات إعادة الخصم في بنك الجزائر للفترة (2001-2014)

السنوات	2001	2002	2003	2014-04
معدل إعادة الخصم	6	4.5	4.5	4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر بتاريخ 2015/04/24.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات إعادة الخصم كانت سنة 2001، 6% ثم أخذ يتناقص حتى استقر في سنة 2004 في نسبة 4%.

الخصم كموجه للسياسة النقدية، إلى أنه بعد 2003 لجأ بنك الجزائر إلى تعيين سقف لمعدل إعادة الخصم، والسبب في ذلك أن طريقة معدل إعادة الخصم رغم السهولة في التطبيق، تحتاج إلى وسائل نقدية مكملة وذلك لتحقيق فعالية أكثر تتماشى مع تطور السوق النقدية، والتي تتمثل يسمى بأداة (عرض القروض للمناقصة والمزايدة).

ما نلاحظه من خلال الأدوات المستخدمة في إدارة السياسة النقدية أن السلطات النقدية اتجهت من استخدام الأدوات المباشرة إلى استخدام الأدوات غير المباشرة.

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات ذات الأهداف الكفيلة بتحقيق التوازن الاقتصادي في البلاد، وتوفير الشرط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ومن أهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها:

1. النمو الاقتصادي

إن تحقيق معدلات النمو المرتفعة في الاقتصاد المحلي من أسمى أهداف السياسات النقدية الاقتصادية ككل، والسياسة النقدية على وجه الخصوص، فتحقيق استثمارات خاصة محلية وأجنبية والرفع من قدرات المؤسسات الإنتاجية والتحسن من إدعائها كله من متطلبات التنمية في الاقتصاديات على مختلف توجيهاتها، وهذا ما يعني تنشيط وتفعيل الطلب الكلي في إطار العرض الكلي المتاح في الاقتصاد في ظل سياسة نقدية توسعية وكفيلة بتحقيق معدلات نمو عالية، إذ أن في الجزائر قد شهد النمو الاقتصادي خلال فترة التسعينات نسبة جد متدنية على الرغم من كميات القروض التي وجهت إلى الاقتصاد بمختلف قطاعاته الأمر الذي يعني أن القروض كانت توجه إلى غير مقاصدها مما تسبب في معدلات تضخمية جد مرتفعة تجاوزت الثلاثون بالمائة، لكن نظر للأوضاع التي مرت بها البلاد في فترة التسعينات لم تمكنها من ضبط الاختلالات وتسيطر برامج تنموية هادفة في ظل عزوف المستثمرين الأجانب عن دخول البلاد وتردي الأوضاع الأمنية في المنطقة بشكل آخر البلاد بما يقارب عشر سنوات من التقدم[1].

لكن ومع استباب الاضطرابات وعودة الحياة على طبيعتها جعل الجزائر تفكر في وضع برامج ومخططات تنموية يكون بمقدورها تحسين معدلات النمو في البلاد كما يوضحه الجدول التالي:

[1]- ماجد سيد أحمد: دور السياسة النقدية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، حالة الجزائر من 2000 –2001، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية ، مالية ،جامعة بشار 2011 ص40

جدول رقم (3 -4): توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات من 2001-2012

السنوات	المحروقات	قطاعات أخرى	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية	حقوق ورسوم على الواردات
2001	1443.9	2480.3	412.1	315.2	358.9	921.9	472.2	302.9
2002	177.0	1668.2	417.2	337.6	409.9	1004.2	499.4	377.5
2003	1868.9	2980.2	515.3	355.4	445.2	1112.2	552.3	403.1
2004	2319.8	3384.4	580.5	390.5	508.0	1302.2	603.2	446.2
2005	3352.9	3716.7	581.6	420.1	564.4	1518.7	631.9	494.0
2006	3882.2	4146.3	641.3	444.4	674.3	1708.4	677.9	492.1
2007	4089.3	4786.6	704.2	476.0	825.1	1924.8	856.5	532.4
2008	5001.5	5438.1	711.8	515.2	956.7	2141.0	1113.4	603.3
2009	3242.3	6318.7	924.6	544.2	1122.5	2515.3	1210.1	653.0
2010	4180.4	7063.5	1015.3	617.4	1257.4	2586.3	1587.1	747.7
2011	5242.1	8429.5	1183.2	663.8	1333.3	2862.6	2386.6	854.6
2012	5536.4	9501.6	1421.7	728.6	1491.2	3205.6	2654.5	1077.65

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات

ما نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدلات النمو الناتج في كافة القطاعات تشهد نموا منتظما ومتواصلا مع مطلع القرن الحادي والعشرين خاصة في ظل الاستثمارات

الأجنبية المتوافدة إلي البلاد وسعي الدولة الجاد في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية في البلاد،إضافة إلي التطورات التي شهدتها ولازالت تشهدها أسعار النفط في السوق العالمية والتي ارتفعت بين سنتي 2000-2007 من 28 دولار إلي 75 دولار، لتتجاوز سقف 140 دولار للبرميل الواحد في أواخر سنة 2008، وزيادة على ذلك فما قامت به الدولة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي والتنموي في الجزائر من خلال مؤسسات الدعم المالي كوكالة تشغيل الشباب والتوسع في منح القروض الائتمانية من طرف البنوك التجارية والإعفاءات المتنوعة التي منحتها الدولة للمستثمرين الخواص.

الجانب منهم والمقيمين كل ذلك كان من أهم الأسباب التي مكنت الجزائر من تحقيق معدلات نمو عالية في إطار سياسة نقدية توسعية تخدم البرامج التنموية وتحافظ على استقرار المؤشرات الاقتصادية.

2 -توفير مناصب شغل (الحد من البطالة).

تعاني ظاهرة البطالة من بين المشاكل الكبيرة التي تعانيها الاقتصاديات بمختلف أشكالها، إذ تعتبر ظاهرة اجتماعية واقتصادية تعيشها المجتمعات عبر مختلف العصور فظاهرة البطالة عرفت تفشيا واسعا في الجزائر خلال حقبة التسعينات نتيجة الإصلاحات التي باشرتها البلاد في مطلع التسعينات من خوصصة للمؤسسات العمومية وفك بعضها الأخر وتخريب ما تبقي منها في ظل الصراع السياسي الذي عاشته البلاد بما يقارب حقبة من الزمن، الأمر الذي ترتب عليه انتشار للبطالة في وساط القوي العاملة مما جعل الجزائر تعيش على وقع مشكلة لم تكن في الحسبان، ومع تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في الجزائر لم تستطيع هذه الأخيرة من الشروع في البحث عن حلول عاجلة وفورية لظاهرة البطالة، لكن ومع عودة الاستقرار إلي البلاد وفي إطار البحبوحة المالية التي أضحت الجزائر تعيشها نتيجة ارتفاع أسعار البترول ونمو العائدات المالية وتحقيق الفوائض في

ميزان المدفوعات كل هذا دفع السلطات الجزائرية للتفكير في إيجاد الحلول العاجلة والسريعة لمعالجة هذه الظاهرة والتخفيف منها في ظل اقتصاد متفتح على العالم الخارجي، فكان نصيب الجزائر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المحلية سبيلا للعمل من تقليل نسب البطالة في المجتمع ،إضافة إلي السياسة الائتمانية التي تبنتها الجزائر في إطار تسهيل المهام للراغبين في إنشاء منشآت إنتاجية فبما يعرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي بلغت مناصب الشغل التي وفرتها لغاية 2002 ما يقارب 731080 حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2003، أما فيما يتعلق بالاستثمارات فلم تبخل هي الأخرى على توفير ما أمكن من مناصب شغل في مجالات عدة والتي بلغ عددها حسب الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار لسنة 2009 بما يقارب 156000 منصب شغل مقابل 197000 منصب شغل سنة 2008.

فالسياسة النقدية التوسعية بإمكانها أن تخفف من حدة البطالة من خلال السياسة الائتمانية التوسعية التي تبناها البنك المركزي الجزائري، إضافة إلي التوجيهات التي دعا إليها البنك المركزي للتخفيض من معدلات إعادة سعر الخصم والذي أضحي ثابتا إلي يومنا هذا عند حدود 4%، إذأنه بإمكان هذا التخفيض أن ينشط من أداء البنوك التجارية في التوسع في القروض والتسهيلات الإئتمانية، لتكون هذه الإجراءات سبيلا أمثلا للحد من معدلات البطالة في البلاد.

3 –استقرار المستوي العام للأسعار

سجلت الجزائر خلال سنوات التسعينات من القرن المنصرم معدلات تضخمية كبيرة تجاوز المعقول لتصل إلي 32%نتيجة أسباب مختلفة ومتنوعة منها النقدية والهيكلية والمؤسساتية، ليكون في مثل هذا الظرف للسياسة النقدية دورا كبيرا في علاج الضغوط التضخمية في البلاد، فيكون تدخلها بصفة مباشرة في علاج التضخم إذا كان ذو أسباب

نقدية ، وبصفة غير مباشرة إذا كان ذو أسبابمؤسساتية وهيكلية، فالجزائر عاشت معدلات التضخم المرتفعة بأسباب نقدية وهيكلية ومؤسساتية، فكان دور السياسة النقدية مزدوجا في علاج الظاهرة من خلال العمل على ضبط كميات النقود المتداولة في أيدي الأفراد من جانب، والحد من كميات القروض في الاقتصاد المحلي من جانب أخر.

المطلب الثالث : أهم التعديلات التي طرأت على قانون النقد القرض خلال عام 2001

هدفت التعديلات التي قامت بها الدولة في عام 2001 أساسا من خلال الأمر 01/01 أساسا إلى شيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين هما[1] .

1. الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.
2. الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

وقد عدلت المادة 03 من الأمر 01/01 المادة 23 من قانون النقد والقرض والتي تنصعلى أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية، ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم، ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

كما ألغى الأمر 01/01 الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض والتيكانت تتضمن عدم السماح للمحافظ ونوابه بالاقتراض من أي مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبيةكما لا تقبل التعهدات الصادرات في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل داخلالتراب الوطني، وقد يكون هذا الإجراء حاجز لعدم استغلال المحافظ ونوابه لمناصبهم في سبيل حصولهم على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية وأتى الأمر 01/01 ليزيل

هذه القيود حيث أنه بإمكان المحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر أو محافظ بقية البنوك العاملة بالجزائر[1].

كما ألغت المادة 13 من الأمر رقم 01/01 حكام المادة 22 من القانون 90/10 والتيتنص على أنه يعين المحافظ لمدة ستة(6) سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمسسنوات، ويمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة، وتتم إقالة المحافظ ونوابه في حالةالعجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية ولايخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيفة العمومية.

لقد تظافرت عدة أسباب أدت إلى تعديل القانون 90/10 واستبداله بالأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض، حيث بدأت أول نوايا التعديل منذ بدأت السلطة التنفيذية انتقادها لقانون 90/10 من زاوية كونه عائق أمام تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي، و يمكن أن نستعرض أهم أسباب التعديل وكذا مظاهر التجديد التي أتى بها الأمر 11/03 كمايلي:

الفرع الأول : أهم أسباب إصدار الأمر 11/03

من بين الأسباب التي اعتمدتها السلطة لتبني هذا القانون مايلي[1]:

- سبب سياسي: حيث أن الأمر 11/03 يحقق الانسجام المطلوب بين الحكومةوتصورات السلطة النقدية ممثلة في بنك الجزائر، إذ يعد هذا الانسجام ضروريا لتكريس التضامن داخل الجهاز التنفيذي عكس ما أحدثه القانون 90/10 من تنازع في الاختصاص

[1]بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية أطروحة دكتورة جامعة الجزائر،2006/2005،ص 49

وتدخل في الصلاحيات، واحتكار السلطة النقدية من قبل مجلس كقد والقرض، وهذا ما لا يراعي متطلبات الحكومة، ويفرغ الإصلاحات الاقتصادية من جديد الى.

- سبب اقتصادي: إن الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض يجعل من المياسة النقدية جزء مندمج في السياسة الاقتصادية للدولة اذا يدعم هذا الاندماج عمل السلطة النقدية باعتبارها أداة للتحكم في التوازنات الكبرى للأقتصاد.
- سبب تقني: لقد احتوى القانون 90/10 على عدة ثغرات خاصة في مجال الصرفواعتماد البنوك الخاصة والرقابة عليها وهو ما أثر على مصداقية النظام المصرفي الوطني والذي جعله عرضة لمخاطر لا تمس فقط أموال المودعين ولكنها نشكل أيضا خطرا على الأمن والسلم الإجتماعي، ومثال ذلك فضيحة بنك الخليفة.
- والبنك الصناعي التجاري، و هذا ما بين بصورة واضحة عدم المسؤول عن السلطة النقدية.

وهذه الأسباب مجتمعة كانت كافية لتخلي السلطة عن القانون 90/10 واستبداله بالأمر 11/03.

الفرع الثاني : مظاهر التجديد التي أتى بها الأمر11/03

تكمن مظاهر التجديد أساسا في اخضاع السلطة النقدية (سلطة النقد والقرض) تحت الجهاز التنفيذي ولو بصفة نسبية كما قوى هذا الأمر من الطابع الردعي قانون النقد والقرض.

أ- فكرة إخضاع السلطة النقدية لمتطلبات الجهاز التنفيذي:

حيث تظهر هيمنة الجهاز التنفيذي من جانبين هما: الجانب العضوي و الجانب الوظيفي.

الجانب العضوي: أحدث الأمر 11/03 تمييزا شكليا بين مجلس إدارة البنك ومجلس النقد والقرض والمراقبان واللجنة المصرفية.

فبالنسبة لمجلس إدارة البنك فيشكل من المحافظ رئيسا و ثلاث نواب، و ثلاث موظفين

من الدرجات العليا يعينون بمرسوم رئاسي والغرض من هذا هو قوية المركز القانوني للمجلس واستعادة الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية'، وهذا ما يقضي بالتبعية المطلقة للجهازالتنفيذي.

وأما بالنسبة لمجلس النقد و القرض فيشكل من أعضاء مجلس الإدارة إضافة إلى عضوين مؤهلينمن قبل رئيس الجمهورية وهذا حسب نص المادة 158التي ألغت المادة 32من القانون 90/10 .

في حين بالنسبة للمراقبين يعينان كذلك بمرسوم رئاسي، حيث احتفظ الأمر 11/03

بنفس الشروط المتبناة في المادة 51 من 90/10باستثناء كون هذه المهمة أصبحت بمقابل بعدماكانت مجانية حسب المادة 52 من قد 90/10.

أما اللجنة المصرفية حسب المادة106[2] من الأمر 11/03 فتتشكل من محافظ البنكرئيسا و ثلاث أعضاء يختارون لكفاءتهم المصرفية والمالية والمحاسبة، ومن قاضيين مختارين من قبل الرئيس الأول للمحكمة العليا، ويعين أعضاء اللجنة بموجب مرسوم رئاسي وما يلاحظ على هذه التركيبة هو استحواذ الجهاز التنفيذي عليها.

3 ـ الجانب الوظيفي: ونتطرق هنا للصلاحيات التي منحها المشرع حسب الأمر 11/03ف: – صلاحيات المحافظ : حسب المادة 16 من الأمر 11/03 يعتبر المحافظ عون تنفيذي يتكفل بوضع السياسة القدية للدولة قيد التنفيذ وحدد كذلك صلاحيات المحافظ بخلاف المادة 28 من القانون 90/10 التي كلفته بالقيام بجمع الأعمال دون تحديد نوعها.

1- عجة الجيلالى، الاصلاحات المصرفية في القانون الجزائري، مجلة اقتصادإت شمال افريقيا، الشلف، العدد الرابع، جوان 2006، ص 318.

2 المادة 106 من الام 11/03.

كما أن القانون الجديد النقد والقرض ألغى الاستشارة الوجوبية لمحافظ البنك في المسائل المتعلقة بالنقد والقرض أو مسائل تكون لها انعكاسات على الوضع النقدي كما كان معمولا بهاحسب المادة 28 من القانون 90/10 وهكذا لم يعد المحافظ مستشار وجوبي ولا اختيار الحكومة، بل أصبحت هذه الأخيرة حرة في مناقشة هاته المسائل دون الرجوع لمحافظ البنك.

- صلاحيات مجلس الإدارة: ألغت المادة 19 من القانون الجديد حرية أعضاء المجلس في التداول و هذا ما كان مقررا في نص المادة 35 من القانون 90/10 كما عددت المادة 19صلاحيات المجلس على سبيل الحصر ليس على سبل المثال وهذا ما يعد تقليصا للسلطة التقديرية للمجلس.
- صلاحيات مجلس النقد والقرض: حصرت المادة62[1] من الأمر 11/03 صلاحيات مجلسالنقد والقرض في شؤون النقد فقط أي سلطة نقدية ليس لها أي دور في مجال الاستثمار، كما أصبحت أنظمة المجلس خاضعة لرقابة مجلي الدولة، كما يعتبر المجلس نفس المادة المستشار الوجوبي للحكومة في المسائل النقدية دون المسائل الاقتصادية.

صلاحيات اللجنة المصرفية: لقد أصبحت اللجنة المصرفية المنشأة بموجب المادة105من الامر 11/03 الأداة الفعالة للسلطة التنفيذية لمعرفة كل ما يحدث في شؤون النقد والمال ولذا أصبحت لها صلاحيات واسعة وزودت بوسائل مادية وبشرية تسمح لها بأداء هاته الصلاحيات المتمثلة في[1]:

مراقبة مدة احترام البنوك الهيئات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم.

- معاقبة أي تقصير مثبت.
- تسهر على احترام قواعد حسن سير المهنة المصرفية

1 - انظر المواد 80، 177، 134،135،136،137،131،132 من الامر 11/03.

- تعاين المخالفات المرتكبة من طرف أشخاص غير مرخصين بالعمل المصرفي وتفرض عليهم العقوبات اللازمة.

ويرأس هذه اللجنة المحافظ شخصيا عكس ماورد في نص المادة 143 من القانون 90/10 أين لم تشترط ضرورة ترأس المحافظ اللجنة المصرفية.

تعزيز الطابع الردعي لقانون النقد والقرض:

يتجسد الطابع الردعي للأمر 03 /11 خاصةفي:

1. قمع جريمة تبيض الأموال: حيث تنص المادة 80 من الأمر 11/03 بإلزاممجلس النقد والقرض بإجراء تحقيق حول مصدر أموال الشخص المترشح لإنشاء بنك، وعليه لايجوز منح الإعتماد للمترشح المرتكب لجرائم متصلة بتجارة المخدرات أو تبيض الأموا كما تلزم المادة 91 من الأمر 11/03 الشخص المترشح بتبرير مصدر المال، وطبعا جاء هذا الشرط تماشيا مع التعهدات الدولية للحكومة الجزائرية والتي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدةلمكافحة الفساد.
2. قمع جريمة إفشاء السر المصرفي: حيث تلزم المادة 177 من الأمر 11/03 موظفي البنك بضرورة الحفاظ على السر المصرفي لكن ليس أمام الهيئات التالية:
   - الهيئات العمومية المكلفة بتعيين إدارة البنك والهيئة المالية.
   - السلطات القضائية في اطار المتابعة الجزائية.
   - السلطات العمومية الملزمة بتقديم معلومات إلى الهيئات الدولية المؤهلة في إطار مكافحةالرشوة وتبيض الأموال
   - الجنة المصرفية.
   - بنك الجزائر في إطار تعامله مع بنوك أجنبية باشتراط احترام مبدأ المعاملة بالمثل.
3. قمع جريمة النصب والاحتيال وخيانة الامانة: وهذا حسب المواد 134 و 135 من الأمر 11/03.

4.عرقلة أعمال اللجنة المصرفية: إذ نصت المواد 136 و 137 من الامر 11/03على ذلك، و العرقلة تكون بالامتناع عن تقديم معلومات إلى اللجنة أو تقديم معلومات خاطئة قصد التضليل.

5.جريمة استغلال أموال البنك الأغراض شخصية: حيث قص المادة 131 من الأمر 11/03 على هذه الجريمة ونشترط لقيامها توافر سوء النية في المرتكب لهذه الجريمة

جريمة اختلاس وتبديد أموال البنك: حيث تنص المادة 132 من11/03على هذه الجريمة ومن هنا يتضح إصرار المشرع على قوية الطابع الردعي والرقابي على النشاطالمصرفي.

أما الفقرة الثالثة من المادة62 من الامر 11/03 فقد أوضحت مهام مجلس النقد

والقرض حيث يقوم بتحديد السياسة القديمة والإشراف عليها، ومتابعتها وتقييمها ولهذا يحددالمجلس الأهداف النقدية لاسيما ما يتعلق بتطور المجاميع النقدية، وهكذا أوكلت للمجلس مهمةحماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المالية والمصرفية وتدعيم التشاور والتنسيق ما بين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي وذلك من خلال:

- إثراء مضمون وشروط التقارير المالية والاقتصادية.
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسييرالحقوقوالدينالخارجي.
- العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية.

وعليه فقد حدد الأمر 11/03 العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة فمنح بنك الجزائرالحرية في رسم السياسة النقدية وتنفيذها ،وهذا في إطار مراقبة وزارة المالية التابعة للحكومة، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من تعديل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما ما يتعلق بالسياسة النقدية.

المبحث الثاني: تقيم برامج الإنعاش الإقتصادي(2001 ـ2014)

يمكن تقييم برامج الإنعاش الإقتصادي، التي هي متمثلة أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية للعمليات الإنتاجية والخدماتية.

المطلب الأول: تقييم برنامج دعم النمو الاقتصادي (2001 –2004)

توضح حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2004

ما يلي:

1. تم استهلاك 96.22 % من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.
2. تم إنجاز 73% من المشاريع أي حوالي 1 181مشروع.
3. يوجد 26% من المشاريع قيد الإنجاز أي حوالي 4093 مشروع.
4. 01 % من المشاريع لم يشرع تنفيذها أي حوالي 159 مشروع.
5. القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.
6. تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للإستجابة للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.
7. إن كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قللت من فعاليته بإعتبار أن تعدد هذه الأهداف قد أدى إلى توزيع مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فعالية البرنامج.
8. إن طبيعة الأهداف الرئيسية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تجعل من الصعب تحقيقها، إذ أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي

وتخفيض نسبة البطالة والفقر يتطلب من الحكومة إتباع استراتيجية واضحة وطويلة الأجل مبنية على مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بكل هدف.

9. تباطؤ الإصلاح الاقتصادي أثر على فعالية هذا البرنامج، حيث أن الزيادة في إنفاق الحكومة المخصصة للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة والفعالية للقطاع الصناعي وعدم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية سيؤدي لا محالة إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق.
10. لقد أدت زيادة الإنفاق المتبعة من طرف الدولة إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج بغرض الاستجابة للطلب الكلي المتزايد.
11. حقق هذا البرنامج نموا سنويا خارج المحروقات بلغ 1 % إلا أنه لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو باعتبار:

أ. أن الارتفاع الهام لمداخيل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير.
ب. أن الطلب العمومي المكثف لم يسمح لنمو حقيقي لاستثمار المنتج المحلي، وبالأخص بالنسبة للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية مالية صعبة.
ج. إن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا ، في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية (حيث وصلت الخدمات إلى 11 مليار دولار سنة 2009).[1]

المطلب الثاني: تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما يلي:

1. اتسم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 بالانخفاض وذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب على المحروقات عالميا نتيجة الأزمة العالمية أواخر 2007.

[1] بوعشة مبارك، تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، مؤتمر دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سطيف، 1، 2013، ص ص 12-13.

2. حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007.
3. ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 10.3% سنة 2009.
4. تم الكشف عام 2008 على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم
5. النمو وتأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار ويرجع ذلك إلى :

أ. يكمن التأخر المسجل في بعض المشاريع نتيجة أهمية البرنامج في حد ذاته مما أدى إلى ندرة العقار وتشبع مكاتب الدراسات ووسائل الإيجار تمديد في آجال الموافقة على الصفقات العمومية.

ب.تتمثل في ثقل العبء المالي للبرنامج نتيجة حجم عمليات إعادة التقييم الناتجة عن:

1. النقص في نضج الدراسات.
2. ارتقاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات.
3. شهد البرنامج إعادة تقييم برسم سنة 2010 فقط بقيمة 815 مليار دينار.

- غياب استراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.
- تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.
- إستحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية.[1]

المطلب الثالث: خصائص برنامج مواصلة دعم النمو(2010 ـ 2014)

ان المتتبع للأوضاع الإقتصادية يجد أن برنامج الإنعاش يتميز بمجموع من الخصائص اهمها :

1. إن المبلغ المالي الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق والالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 150 مليار دولار، كما ينبثق بعد سنة

[1] بوعشة مبارك، مرجع سابق،ص 15، 16.

كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية ، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة الإنفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها من خلال:

2. لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو اقتصادية وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.
3. عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دينار يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
4. كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.
5. تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.
6. تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.
7. تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز.
8. وأما فيما يخص التمويل فإن هذا البرنامج سيتم تمويله حصريا من الموارد الوطنية وتستبعد كل استدانة خارجية وبالتالي لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلد ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل.
9. إقامة صندوق لضبط الإيرادات ، حيث سيساهم في تمويل برنامج مواصلة دعم النمو مع احتفاظه بادخار استراتيجي يعادل 10 ملايير دولار.

مضمون برنامج مواصلة دعم النمو:

يشمل هذا البرنامج 6 محاور رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3 -5): مضمون برنامج مواصلة دعم النمو 2010-2014: الوحدة مليار دينار

المحاور	المبالغ	النسب%
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت الأساسية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.6
مكافحة البطالة	360	1.7
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.6
المجموع	20412	100

المصدر: بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص 17.

المبحث الثالث: تقييم تحقق أهداف سياسة النقدية في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش

من خلال هذا المبحث، سنقوم بتحليل مختلف الإرقام الخاصة بالإقتصاد الكلي لمعرفة مامدى تأثر أهداف السياسة النقدية ببرنامج الإنعاش الإقتصادي.

المطلب الأول: تطور التضخم في الجزائروسعر الفائدة في الجزائر

يعتبر استهداف معدل التضخم من أهداف السياسة النقدية، ولاكن الإصلاحات الإقتصادية أدت بإرتفاع معدلات التضخم نتيجة الإصدار النقدي.

الفرع الأول: تطور رصيد معدلات التضخم في الجزائر

التضخم في الجزائر هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار ، وأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل أسبابه مؤسساتية وهيكلية كذلك .

الجدول رقم (3-6): يبين تطور معدل التضخم في الجزائر العاصمة من 2001- 2012.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5	4.4	5.7	3.91	4.52	8.89

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر من (oms) بتاريخ 2015/04/24 على الساعة 14:52:33

من الجدول (3 - 6) نلاحظ أن التضخم في ارتفاع مطرد حيث بلغ سنة 2001 معدل 4.2% يعود السبب في ذلك الى نمو الكتلة النقدية نتيجة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)، وبرنامج دعم النمو (2005- 2009) ثم عرف بين (2005- 2007)

انخفاضا نسبيا مقارنة بالسنوات (2001- 2004) بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، ثم ارتفع إلى اكبر معدل له منذ2000 بمعدل 4.4% سنة 2008 و5.7% سنة 2009 رغم الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، ويعود السبب إلى إرتفاع التضخم المستورد وخاصة التضخم في الدول الناشئة .

ثم إنخفض نسبيا سنة2010 بنسبة 3.91 % لان السلطات النقدية قامت بتقديم أفضل الحلول لاحتواء معدلات التضخم، والحد من هذه الظاهرة، ثم ارتفع سنة 2012 إلى 8.89 % وذلك بسبب التضخم لمستورد .

شكل رقم (3- 1):يبين تطورالتضخم في الجزائر

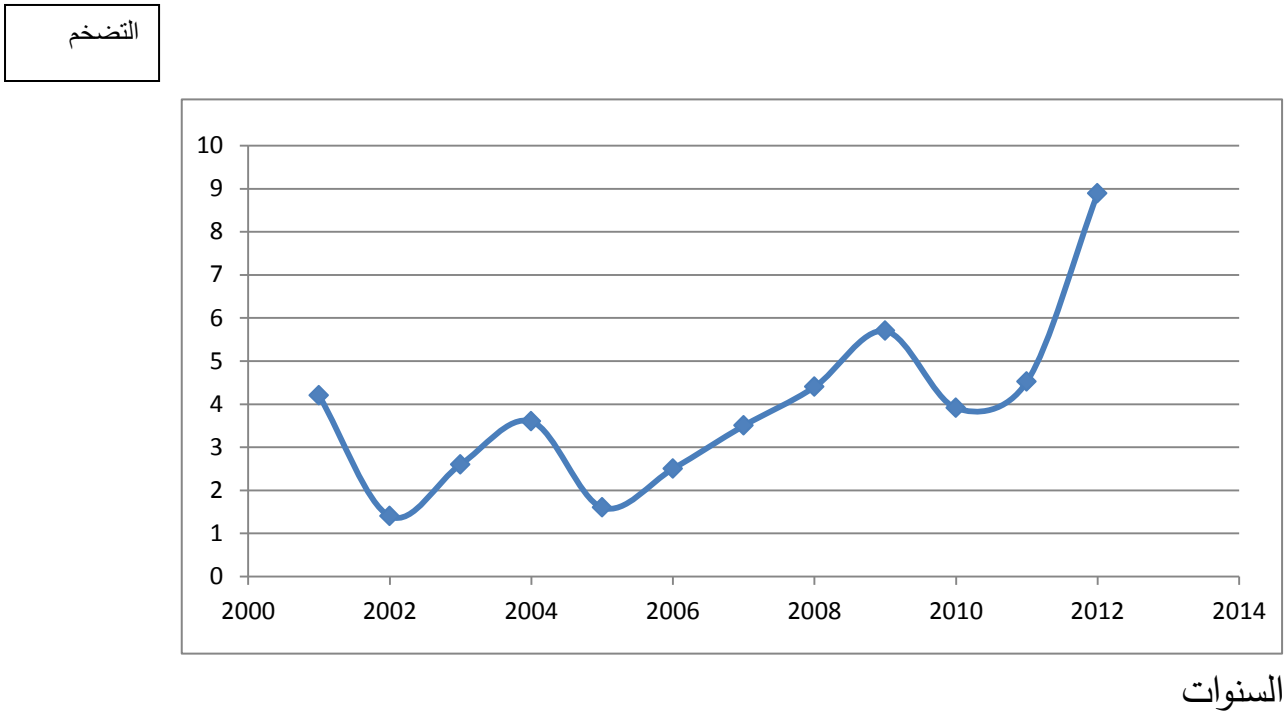

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على بينات الجدول (3 -6)

من الشكل التالي نلاحظ ان معدلات التضخم في سنة 2001 كانت 4.2 %وهذا نتيجة التوسع النقدي المفرط وقد تزامن هذا التوسع مع برنامج الانعاش الاقتصادي واستمرت

معدلات التضخم في الإرتفاع الى ان وصلت سنة 2012 الى 8.89%، فكان للسياسة النقدية دورا كبيرا في علاج الضغوط التضخمية في البلاد، فيكون تدخلها بصفة مباشرة في علاج التضخم إذا كان ذو اسباب نقدية، وبصفة غير مباشرة إذا كان ذو اسباب مؤسساتية وهيكلية فالجزائر عاشت معدلات تضخمية مرتفعة اثناء برنامج الانعاش فكان دور السياسة النقدية مزدوجا في علاج الظاهرة من خلال العمل على ضبط كميات النقود المتداولة فقد تمت السيطرة على التضخم وبقي منخفضا في حدود اقل من 4% إلى غاية 2008 وهذا مؤشر إيجابي ، ثم عرف ارتفاع سنة 2009 وسبب التضخم المستورد ليرجع 4.52 سنة 2001نتيجة التحكم في المجاميع النقدية ثم ارتفع التضخم المستورد سنة 2012.

الفرع الثاني:تطور سعر الفائدة:

عرفت اقتصاديات الدول النامية قبل فترة الثمانينات ظاهرة الكبح المالي التي تعني تحديد سعر الفائدة عند مستويات أدنى من السعر التوازني بهدف زيادة الاستثمارات، بحيث لا يعكس قوى السوق، وبالأحرى معدل التضخم، حيث ظل سعر الفائدة الحقيقي خلال فترة برنامج الإنعاش بين السالب والموجب، الأمر الذي أدى إلى نتائج عكسية على كثير من المتغيرات الاقتصادية والجدول التالي يوضح حالة سعر الفائدة في الجزائر منذ 2001 إلى 2012 .

الجدول رقم(3 – 7): يبين تطور أسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر للفترة 2001– 2012.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
سعر الفائدة	8.727	6.55	0.183-	2.3770	7.268	2.950	0.6232	5.761	19.235			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر من oms بتاريخ 2015/04/24 على الساعة 14:52:33

من الجدول (3 – 7) نلاحظ أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سنة 2001 موجب قدره 8.727% ثم بدأت تنخفض نتيجة نمو الكتلة النقدية أي زيادة المعروض النقدي فهو بدوره يؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة وزيادة الاستثمار، كما إن نمو الكتلة النقدية يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدل التضخم، إلى أنه في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي تم التحكم في الكتلة النقدية ومنه معدل التضخم واستقرار سعر الصرف، الأمر الذي سمح له بمعدلات فائدة حقيقية موجبة، بعد هذه الفترة نلاحظ الإرتفاع وانخفاض في معدل التضخم إنطلاقا من 2003 مما جعل أسعار الفائدة تتقلب من سالبة الى موجبة .

المطلب الثاني: تطور رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف

– قبل التطرق إلى ميزان المدفوعات وسعر الصرف نتطرق أولا إلى تطور المديونية الخارجية، وتأثير ذلك على احتياطات الصرف، ومن ثم على سعر صرف الدينار الجزائري

الفرع الأول: تطور المديونية الخارجية

بسبب اضطرابات السوق العالمي للنفط لجأت السلطات الجزائرية إلى إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدات مالية ضرورية لاستمرار التنمية ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات .

الجدول رقم (3-8): يبين تطور المديونية الخارجية في الجزائر من 2001- 2012

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الديون الخارجية	22.571	22.642	23.353	21.821	17.192	5.612	6.606	5.586	5.413	7.246	6.044	5.643

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر من oms بتاريخ 2015/04/24 على الساعة 15:33:52

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط حجم الديون الخارجية قدر بحوالي 12.477 مليار دولار خلال فترة برنامج الإنعاش، وهو معدل متناقص مقارنة بسنوات التي كانت من قبل ويرجع تفسير هذا التناقص إلى الفسحة المالية نتيجة تحسين أسعار المحروقات .

ابتداء من 2004 بدأت الديون الخارجية تتناقص بمعدلات كبيرة حيث بلغت سنة 2006 مبلغ 5.612 مليار دولار، بعدما كانت 17.192 مليار دولار سنة 2005، ويعود السبب إلى عمليات التسديد المسبقة التي قامت بها الجزائر إلى أن وصلت إلى 5.643 مليار دولار سنة 2012 .

عرفت نسبة المديونية الخارجية تحسنا في 2006 ولم تعد نسبة خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات تمثل أكثر من 4.16 % خارج التسديدات المسبقة [1].

الفرع الثاني: تطور احتياطات الصرف ورصيد ميزان المدفوعات :

عرفت مؤشرات التوازن الاقتصاد الكلي نتائج جيدة ابتداء من سنة 2001، والذي سمح للجزائر برفع احتياطاتها من الصرف الأجنبي وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (3 – 9) يبين احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي ورصيد ميزان المدفوعات للفترة(2001– 2012)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
احتياطي الصرف	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.1	143.1	148.9	168.61	182.8	191.29
ميزان المدفوعات	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	36.99	1149.88	1472.83	933.81

المصدر:من إعداد الطالب: بالاعتماد على بينات بنك الجزائر، بتاريخ 2015/04/25 على الساعة 11:33:50

نلاحظ من خلال الجدول التزايد المستمر في احتياطات الصرف في الجزائر ابتداء من برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث بلغ سنة 2001 نسبة قدرة حوالي 17.96 مليار دولار ثم قفز إلى 191.29 مليار دولار سنة2012، والسبب في ذلك هو تحسين رصيد ميزان

[1] ـ بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي ، 2006، ص79

المدفوعات نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات التي كان يقدر في سنة 2008 ب 99.97 مليار دولار للبرميل، بالإضافة إلى استقرار أسعار الصرف الحقيقي وتعميق الإصلاح الاقتصادي بتطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة .

الفرع الثالث : تطور سعر الصرف

عرف نظام الصرف عدة تطورات متتالية من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التقويم الموجه ليصبح ابتداء من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين البنوك ولكن عودة الاستقرار الاقتصادي الكلي عام 2000 بعد الصدمة الخارجية لعامي (1998- 1999)، والمتمثلة في انخفاض حاد في أسعار البترول إلى إرساء تعزيز الاستقرار المالي الكلي، ومنه سياسة الصرف تميزت باستقرار نسبيا في سعر الصرف الفعلي الحقيقي نظرا لتخصيص احتياطات الصرف إلى تغطية الواردات والجدول التالي يوضح تطور سعر الصرف في الجزائر

الجدول رقم (3 – 10): تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري للفترة 2001- 2012

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
سعر الصرف	77.2	79.7	77.4	72.1	73.3	72.6	69.3	64.6	72.647	74.38	72.38	77.53

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، وبيانات بنك الجزائر، بتاريخ 2015/04/25 على الساعة 11:32:17

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن سعر الصرف ارتبط ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل الإنعاش الاقتصادي، فقد عرف استقرارا نسبيا حيث تتراوح بين 77.2 إلى 77.53 دج لدولار ويرجع ذلك إلى نمو الصادرات من المحروقات والتي بلغت 95 % خلال الفترة وشكل المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية ، ولم تكن بسبب الإصلاح الاقتصادي ، وإنما كان استقرار معدل الصرف الحقيقي وتعميق الإصلاحات الهيكلية بتطبيق أسعار الفائدة موجبة حقيقة سمح للجزائر برفع احتياطاتها من الصرف الأجنبي .

المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية في الجزائر

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من مجمعين هما :

المتاحات النقدية (M_1) : وتشمل العملة في التداول خارج النظام المصرفي والودائع الجارية لدى النظام المصرفي والودائع في الحسابات الجارية البريدية سواء كانت بالدينار او بالعملة الأجنبية .

الكتلة النقدية (M_2) : وتشمل على المتاحات النقدية (M_1) مضافا إليها شبه النقود المتمثلة في الودائع بالعملات الأجنبية .

ولقد كان من أهداف برنامج الإنعاش الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية التحكم في نمو الكتلة النقدية والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع الكتلة النقدية كما هو يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (3 -11): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2001- 2012)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
M_1	1238.510	1416.341	1630.400	2160.581	2422.734	3177.600	4233.600	4984.800	4949.800	5756.4	7141.7	7681.8
M_2	2473.516	2901.592	3354.400	3738.037	4146.906	4827.600	5994.600	6955.900	7178.700	8280.7	9929.2	11013.3

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات، بتاريخ 04/27 /2015

من خلال الجدول نلاحظ المؤشرات النقدية سواء M_1 او M_2 شهدت تطور ملحوظا إذ زادت M_1 من 1238.510 مليار دج سنة 2001 إلى 7681.8 مليار دج في نهاية سنة 2012، أي أنها تضاعفت حوالي 6 مرات خلال فترة برنامج الإنعاش، وهذا يدل على إسرار الدولة على النهوض بالتنمية الاقتصادية، في حين زادت M_2 من 2473.516 مليار دج في عام 2001 الى 11013.3 مليار دج في نهاية سنة 2012، أي أنها تضاعفت حوالي 4 مرات، غير أن تطور الكتلة النقدية خلال فترة برنامج الإنعاش انعكس سلبا على بعض المؤشرات النقدية مثل التضخم، فسياسة النقدية تعمل على تخفيض التضخم لإن برنامج الإنعاش تسبب في ارتفاعه.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال تتبعنا إلى مسار السياسة النقدية في الجزائر لاحظنا قبل سنة 1990 لم تكن هناك سياسة نقدية حقيقية مطبقة في الجزائر غير انه بعد سنة 1990 وضحت معالم السياسة النقدية بشكل أفضل، فأصبحت لها أهداف،وأدواتها لا تختلف عن تلك المطبقة في الدول الأخرى .

كما قمنا بالتطرق إلى تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي تم تنفيذه كبرنامج استثماري خلال الفترة (2001- 2014)، الذي أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية، إلا أن هذا التحسن يبقى ظرفي لارتباطه بعوامل خارجية، بالأخص قطاع المحروقات، ولكن من خلال تقيمنا ما مدى تحقيق أهداف السياسة النقدية في ظل هذا البرنامج،وجدنا أن السياسة النقدية استطاعت السيطرة على التضخم أثناء هذه الفترة كما حققت معدل نمو عالي، ولكن يبقى يتأثر بتقلبات أسعار البترول، وهذا ينطبق أيضا على هدف توازن ميزان المدفوعات حيث يرتبط هذا الهدف مع الصادرات وهذا أمر صعب في ظل انخفاض أسعار النفط، والاعتماد عليه كمصدر وحيد لتمويل الواردات والمساهمة الكبيرة في الميزانية العامة.

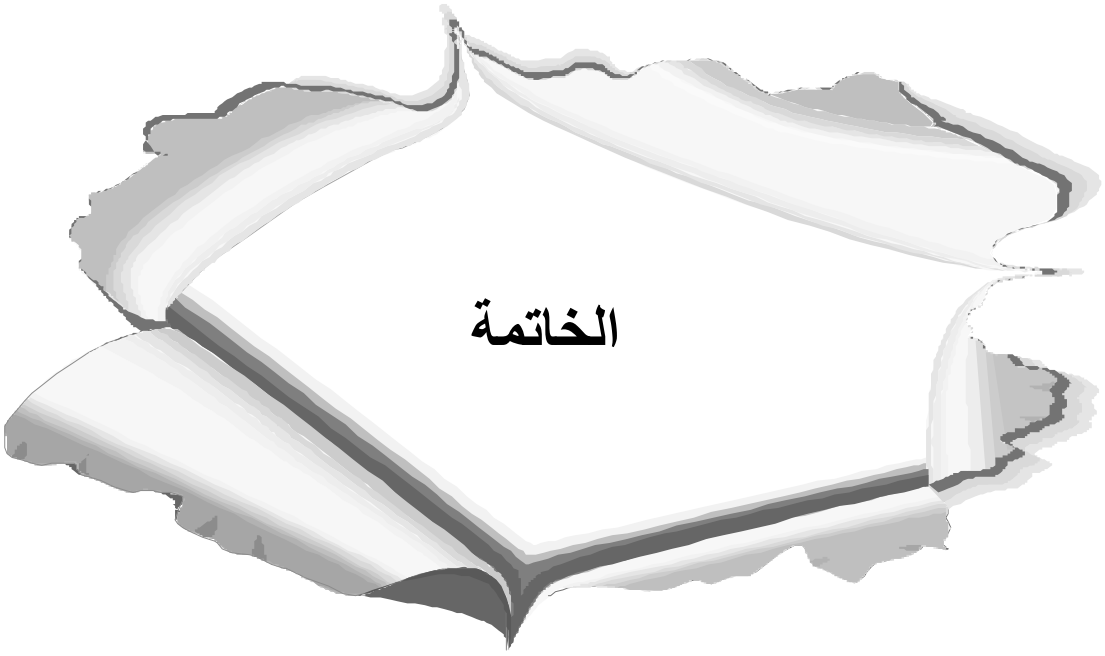

الخاتمة

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وتوصلنا إلى تعريف شامل لها، على أنها مجموعة التدابير المتخذة من طرف السلطات النقدية، قصد إحداث أثر على الاقتصاد، من أجل ضمان التوازنات النقدية، وقد تطورت عبر عدة مراحل لثبات أهميتها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حيث تتمثل أهم أهداف السياسة النقدية في استقرار الأسعار، محاربة البطالة، تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة أما أهم أدواتها فتتمثل في الأدوات الكمية وهي سعر إعادة الخصم الاحتياطي القانوني عمليات السوق المفتوحة، وأدوات نوعية تتمثل في السوق التمويلية تنظيم القروض الاستهلاكية، تخصيص التمويل والإقناع الأدبي، حيث تنتقل السياسة النقدية إلى الاقتصاد عبر عدة قنوات منها قناة معدل الفائدة، قنوات الائتمان وقنوات الأسعار (أسعار الصرف وأسعار الأسهم والسندات)، هذه القنوات تستعملها الدولة من خلال السياسة النقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي.

وقد تعددت النظريات النقدية التي تختلف وجهات النظر بالنسبة لكل واحد منها، أولها النظرية الكلاسيكية التي ترى أن النقود حيادية وليس لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي أما النظرية الكنزية فأقرت بدور النقود في تحديد الدخل، العمالة والطلب على النقود وتبعتها في ذلك النظرية النقدية، لكنها ترى أن هذا الدور يكون على المدى الطويل لا على المدى القصير.

وبالنسبة للجزائر وبالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي تزامنت مع تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وخاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، فإنه يمكن القول بأن هذا المخطط ساهم في إنعاش الاقتصاد، وجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو، ليواصل ما قد تم بدأه في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث جاء بمخططات مالية ضخمة كان

الهدف من ورائها تغطية النقائص المسجلة، ومواصلة وتيرة تحسين الأداء الاقتصادي باستغلال الإنفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخيلها من المحروقات.

ويتجلى من خلال دراسة السياسة النقدية في الجزائر، أنه كان لها دورا كبيرا ونصيبا وافرا في الاقتصاد لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، بالموازاة مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي التي طبقتها الدولة والتي تسير في نفس السياق في إطار تحقيق نفس الأهداف.

وان علاقة السياسة النقدية ببرامج الإنعاش الإقتصادي، هي نفس العلاقة الموجودة بين السياستين النقدية والمالية، والتي يجب أن تكون علاقة تكامل وهذا مايثبت صحة الفضريتين الأولى والثانية.

كما نجد أن أهداف السياسة النقدية هي نفسها أهداف برنامج الإنعاش وهذا مايثبت صحة الفرضية الثالثة.

النتائج

ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها فيما يلي:

- تعتبر السياسة النقدية أحد أهم وأبرز السياسات الاقتصادية، التي تعمل على التأثير على المتغيرات النقدية، وتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.
- إن التحكم في التوسع النقدي والتراجع في مستويات التضخم هي مؤشرات للتوازن النقدي الداخلي، وأن إنكماش المديونية الخارجية وإنخفاض خدمات الدين وإرتفاع إحتياطي الصرف والاستقرار في سعر الصرف، هي مؤشرات دالة على مدى صلابة الموقف المالي.

- إن عدم توفر إستراتيجية واضحة في الجزائر، أدى بها إلى إنتهاج إصلاحات عميقة تهدف إلى إعادة التوازنات الكلية..
- يعتبر الإنعاش الإقتصادي مؤشر إيجابي على تفعيل السياسة النقدية، وإن نتائج كلا السياستين السياسة النقدية وسياسة الإنعاش الاقتصادي يدفعان الاقتصاد الوطني إلى تنمية مستدامة.
- تسعى الجزائر من خلال إجراءات السلطة النقدية بتحكم من خلال الاصدار النقدي في مخططات الانعاش الاقتصادي بغية مواصلة وتيرة تحسين الأداء الاقتصادي.

الاقتراحات

انطلاقا مما تم دراسته في السياسة النقدية ارتأينا أن نقدم الاقتراحات التالية التي من شأنها تحسين أداء السياسة النقدية والمتمثلة في:

- إصلاح المنظومة المصرفية والمالية على أساس إقامة نظام مالي حديث وفعال.
- تنويع مصادر تمويل الإستثمارات إلى جانب المحروقات.
- ضرورة توحيد أهداف كل من السياستن السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق أهداف برامج الإنعاش الإقتصادي.
- ضرورة تحكم البنك المركزي في الإصدار النقدي بما يجعله يتماشى مع أهداف برامج الإنعاش.
- **آفاق الدراسة**
- رغم أننا سعينا بالإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أننا ندرك أن هناك بعض القصور والنقائص سواء في الجانب المنهجي أو المعلوماتي، كما أن هناك بعض النقاط بقيت غامضة يمكن أن تكون إنطلاقا لبحوث جديد وهي آفاق مفتوحة على إشكاليات نورد بعضها.

- دراسة قياسية لتأثير متغيرات السياسة النقدية في إستهداف التضخم مع تحقيق معدل نمو عالي.
- إيجاد آليات تنسيق بين السياسات الإقتصادية بما يحقق أهدافها.

المراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. احمد ابو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والاسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة مصر سنة 1998.
2. اكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر الاردن، 2005.
3. السيد عطية عبد الواحد:"دور السياسة المالية في تحقيق التوزيع العادل للدخول،التنمية الاجتماعية"،النهضة العربية،مصر،1993.
4. برعي محمد خليل، سويفي عبد الهادي، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشروق مصر ، 1984.
5. بسام الجحار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، لبنان 2006.
6. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، طبعة ثانية، 2006.
7. حاكمي بوحفص:"الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر،العدد السابع.
8. حمدي عبد العظيم، السياسة النقدية والمالية، ومقارنة اسلامية، القاهرة، مكتبة النهضة العربية،1980.
9. سمير حسون ، الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، لبنان ، 2004.
10. صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية: المفهوم–الاهداف–الادوات، دار الفجر للنشر، مصر.
11. ضياءمجيدالموسوي: "اقتصاديات النقود والبنوك"، مؤسسة شباب الجامعة،مصر،2005،ص،1999.
12. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، المؤسسات النقدية، البنوك التجارية البنوك المركزية مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2000 .

13. عبد العزيز فهمي هيكل:"موسوعة المصطلحات العربية"،دار النهضة العربية مصر،1980.
14. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2006.
15. عبد المطلب عبد الحميد:"النظرية الاقتصادية التحليل الكلي والجزئي للمبادئ ، الدار الجامعة ، مصر،2001.
16. عبد المنعم السيد علي،نزار سعد الدين العيسي:النقود والمصاريف والأسواق المالية،دار حامد للنشر والتوزيع ،الأردن،2004.
17. عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية الدار الجامعية، مصر، 1996.
18. عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي)، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر 1999.
19. معتوق سهيري محمود، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي الدار المصرية اللبنانية، لبنان، 1988.
20. مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.
21. نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، بيروت اتجاه المصارف العربية 1994.
22. وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر لبنان 2000.
23. يوسف كمال، السياسة النقدية المصرفية الاسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، مصر 1996.

المذكرات والأطروحات:

1. اريا الله محمد:السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 3،2010–2011.
2. إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000–2009) رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. 2010–2011.
3. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزئري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية أطروحة دكتورة جامعة الجزائر،2005/2006.
4. دريش رشيد، إستراتيجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
5. عنترة بوتيارة، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر لفترة (1990–2011)، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2010–2011.
6. ماجد سيد أحمد: دور السياسة النقدية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، حالة الجزائر من 2000 –2001، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الإقتصادية ، مالية ،جامعة بشار 2011 .

المقالات والتقارير

7. حسين علي عمر، قنوات السياسة النقدية، حالة الكويت، مجلة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، 2009.
8. محمد مسعي ، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ، مجلة الباحث العدد 10،2012، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة الجزائر.
9. عماري عمار،محمادي وليد ، تقيم آثار برنامج الآستثمارات العامة وإنعكساتها علي التشغيل و الإستثمار والنمو الإقتصادي ، جامعة سطيف الجزائر، 12/11 مارس 2013.
10. صالحي نجية ، مخناش فتيحة، تقيم آثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكساتها علي التشغيل و الإستثمار و نمو الإقتصادي،جامعة سطيف الجزائر ، 12/11 مارس 2013.
11. مخلوف عبد السلام، رئيس مجلس العلمي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجائر.
12. ناصر مراد ، الإستثمارات في رأس المال الفكري ، مدخل لتحقيق التنمية الإقتصادية في الدول العربية ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 10 ، مارس 2008 ، مركز البصيرة والإستشارات والخدمات التعليمية ، الجزائر .
13. كريم جودي ، السياسة النقدية في الجزائر، بحث مقدم للحلقة الدراسية حول السياسات النقدية في الدول العربية، 4–9/ماي 1996، أبو ظبي.
14. عجة الجيلالى، الاصلاحات المصرفية في القانون الجزائري، مجلة اقتصادإت شمال افريقيا، الشلف، العدد الرابع، جوان 2006.

المواقع الالكترونية:

- http://ips_dir.com/frum/forum posts.asp p:912 17/03/2015 h 9:59.
- برنامج التنمية الخماسي 2010 -2014 ، الجزائر ، مأخوذ من الموقع اجتماع مجلس الوزراء : onewww.algeri

تم بحمد الله